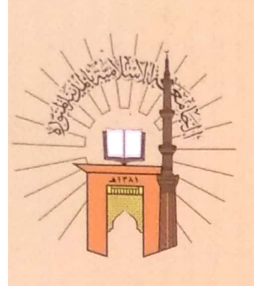


المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار «٢٠١»

«سلسلة الكتب والبحوث المحكمة (٣٨)»

الزيادة في كلام العرب

دراسة نحوية

تأليف

الأستاذ الدكتور / نواف بن جزاء الحارثي

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية

الطبعة الأولى : ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
٣٢
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٢٠١)



سلسلة الكتب والبحوث المحكّمة (٣٨)

الزيادة في كلام العرب

دراسة نحويّة

تأليف

الدكتور/ نواف بن جزاء الحارثي

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلاميَّة

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

ح الجامعة الإسلاميّة ١٤٣٧هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النشر

الحارثي، نواف بن جزاء

الزيادة في كلام العرب/ نواف بن جزاء الحارثي – المدينة المنورة، ١٤٣٧هـ

ص، سم

ردمك: ٠ – ٩٢٢ – ٠٢ – ٩٩٦٠

١– اللغة العربية – النحو أ. العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٣٧/١٦٤

رقم الإيداع: ١٤٣٧/١٦٤

ردمك: ٠ – ٩٢٢ – ٠٢ – ٩٩٦٠

بحث علمي محكّم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة معالي مدير الجامعة الإسلاميّة

الحمد لله وليّ كل نعمة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.. وبعد:

فتأصيلًا للدور العلميّ الذي تقوم به الجامعة الإسلاميّة، وتحقيقًا لرؤيتها بأن تكون منارة إسلاميّة عالميّة رائدة في المعرفة والتنمية؛ تتوالى هذه الإصدارات العلميّة من رسائل وبحوث، لتكون مبادرات معرفيّة متميِّزة، تُثري التميّز البحثيّ، وتُسهم في بناء مجتمع المعرفة المتجدد في كافّة الميادين.

ويبقى الدعاء لهذه الجهود بالتوفيق في الارتقاء بمستوى مخرجات البحث العلميّ بالجامعة كمًّا ونوعًا، وتوفير بيئة بحثيّة محفّزة؛ تكون رافدًا ومنهلًا لنشر العلم النافع، بما يتوافق مع شرف المكان والمكانة لهذه الجامعة الرائدة.

مدير الجامعة الإسلاميَّة

د/ حاتم بن حسن المرزوقي

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد،،،

فإن اللغة العربية تشتمل على أساليب متنوعة وطرق مختلفة، فكما تجد فيها أسلوب الإيجاز والاختصار، كذلك تجد فيها أسلوب الإطناب والتوسع، وكما تجد فيها أسلوب الحذف والاقتصار تجد فيها أسلوب الزيادة والتكثير، وكُلُّ أسلوب يأتي متناسقا في مقامه مناسبا موضعه.

ومن الأساليب الواردة في اللغة العربية أسلوب الزيادة والتكثير، وهي ظاهرة لغوية معروفة، ذكرها العلماء، ووقع بينهم الاختلاف في مواضع منها.

وقد عقد ابن فارس بابًا في زيادات الأسماء، وعدَّها أسلوبًا من أساليب العرب، قال: "ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إمَّا للمبالغة، وإمَّا للتشويه والتقبيح"(١).

وسمَّاها في موضع آخر البسط، وعقد له بابًا، وقابله بالقَبْض، قال: "العرب تبسط الاسم والفعل، فتزيد في عدد حروفهما، ولعلّ أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه"(٢).

وفي الباب الذي بعده قال: "ومن سنن العرب القبض، محاذاة للبسط الذي ذكرناه، وهو النُّقصان من عدد الحروف"(٣).

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ١٠١، وينظر: المزهر: ١/٣٣٢.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٠.

وذكر الثّعالبي الزيادةَ في الكلام، وجعلها من حفظ التوازن، قال: "العرب تزيد وتحذف حفظًا للتوازن، وإيثارًا له..."(١).

وَلَمَّا أنزل الله القرآن الكريم على منهاج لغة العرب وأساليبهم ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾(٢)، جاءت هذه الظاهرة في مواضع منه، نصَّ عليها العلماء والمفسرون، وهي في هذه المواضع جاءت متناسقة في سياقها، متوافقة في موضعها، وسيظهر البحث هذه المواضع، وكلام أهل العلم عنها، إن شاء الله.

ومن هنا ظهر لي موضوع (الزيادة في كلام العرب) ولم أجد من بَسَط القول فيه من ناحية جَمْع كلّ أنواع الزيادة في موضع واحد(٣)، فأَحْبَبْتُ أن أجمع الكلام على الزيادة، مع ذكر أنواعها، ومواضع وقوعها في لغة العرب.

ولا شَكَّ أن هذا الموضوع له أهميته الكبيرة، من ناحية لزوم معرفة الزائد من الكلمات في الجملة العربية؛ لأنه يترتب عليه فهم معنى الجملة التي جاءت هذه الزيادة في ضِمْنِها.

---

(١) فقه اللغة وسر العربية: ٥٧٩/٢.

(٢) من الآية ٢ من سورة يوسف.

(٣) هناك أبحاث تتحدث عن نوعٍ واحد من أنواع الزيادة، كزيادة الحرف، أو زيادة الفعل، مثل بحث (زيادة الحروف بين التأييد والمنع) للدكتورة/ هيفاء فدا. وبحث (مشكلة الحرف الزائد) للدكتور/ فارس بطاينة. وبحث (كان بين الزيادة والإلغاء) لسيِّد تقي عبده. وغيرها. وكلُّها تتعلق بالبحث في نوع واحد من أنواع الكلمة، بخلاف هذا البحث فهو متوسِّع وعام في أنواع الكلمة كلِّها.

ومصطلح الزيادة — عند اللغويين- ينطلق على نوعين، أحدهما: زيادة الكلمة برأسها، ويدخل في ذلك أنواع الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف.

والثاني الزيادة في حرف من حروف الكلمة، وهي ما تُعرف بالزيادة الصرفية.

وهذا البحث شاملٌ للنوعين جميعا.

خطة البحث:

يتكوّن البحث من مقدَّمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، بالإضافة إلى ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المقدمة، فيها بيان خطة البحث والمنهج الذي سرت عليه.

التمهيد، الزيادة ووقوعها في القرآن، فيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الزيادة، والمقصود بها، ومسمّياتها.

المبحث الثاني: الاختلاف في وقوعها في القرآن الكريم، والغرض منها.

الفصل الأول: الزيادة في التراكيب النحوية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: زيادة الحروف، وفيه تسعة عشر مطلبًا:

المطلب الأول: زيادة الباء.

المطلب الثاني: زيادة الفاء.

المطلب الثالث: زيادة الكاف.

المطلب الرابع: زيادة اللام.

المطلب الخامس: زيادة الواو.

المطلب السادس: زيادة (أل).

المطلب السابع: زيادة (أَمْ).

المطلب الثامن: زيادة (أَنْ) الخفيفة.

المطلب التاسع: زيادة (إِنْ) الخفيفة.

المطلب العاشر: زيادة (عَنْ).

المطلب الحادي عشر: زيادة (في).

المطلب الثاني عشر: زيادة (لا).

المطلب الثالث عشر: زيادة (ما).

المطلب الرابع عشر: زيادة (مِنْ).

المطلب الخامس عشر: زيادة (إلى)

المطلب السادس عشر: زيادة (ثُمَّ).

المطلب السابع عشر: زيادة (عَلَى).

المطلب الثامن عشر: زيادة (إلَّا).

المطلب التاسع عشر: اللواحق من الحروف.

المبحث الثاني: زيادة الأسماء، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: زيادة الضمير.

المطلب الثاني: زيادة اسم الإشارة.

المطلب الثالث: زيادة الظرف.

المطلب الرابع: زيادة المضاف.

المطلب الخامس: زيادة (مَن).

المبحث الثالث: زيادة الأفعال، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: زيادة (كانَ).

المطلب الثاني: زيادة (أصبَحَ).

المطلب الثالث: زيادة (أمْسَى).

المطلب الرابع: زيادة (كادَ).

الفصل الثاني: **الزيادة في المفردات**، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المزيد في الأسماء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة في أول الاسم.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الاسم.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الاسم.

المبحث الثاني: المزيد في الأفعال، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة في أول الفعل.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الفعل.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الفعل.

المبحث الثالث: المزيد في الحروف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة في أول الحرف

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الحرف

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الحرف

الخاتمة، وفيها تلخيص لأهم نتائج البحث.

الفهارس، وتشمل:

١- ثبتًا للمصادر والمراجع.

٢- وفهرسًا لموضوعات البحث.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي، وذلك وفق النقاط التالية:

- تقسيم مادة البحث قسمين؛ قسم للزيادة في الجُمَل، وقسم للزيادة في المفردات.
- عرض المواضع التي وقعت فيها الزيادة، سواء في الألفاظ أم في الجُمَل.
- بيان الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب وأشعارهم على هذه الظاهرة.
- إبراز موضع الزيادة في النصوص، مع ذكر مَنْ نصَّ عليها من علماء اللغة.
- تقديم ذكر الحروف على الأسماء والأفعال، لأن الزيادة وردت في الحروف أكثر منها في الأسماء والأفعال، ثمَّ الأسماء، ثمَّ الأفعال.
- ترْتيب الحروف على الترتيب الألفبائي، مقدِّمًا ما كان من الحروف على حرف واحد، ثمّ ما كان على حرفين فالثلاثي فالرباعي، على طريقة ابن هشام في المغني.
- ذكر أقوال العلماء في المسألة، وتوثيقها من مصادرها المعروفة، وبيان اختلافهم فيها إن وُجِد.
- الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يُشْكِل من الكلمات والجُمَل.
- شرح الغريب من المفردات من كتب المعاجم واللغة.
- عَزو ما ورد في البحث من الآيات إلى سورها، وكتابتها بالرسم العثماني

- تخريج ما ورد في البحث من أحاديث شريفة وآثار من كتب الحديث والسنّة.
- توثيق الشواهد النثرية وأقوال العرب الواردة من مصادرها المعروفة.
- نسبة الأبيات الشعرية إلى أصحابها، وتوثيقها من دواوين الشعراء أو المجموعات الشعرية وكتب اللغة، مع ذكر البحر الذي نُظم عليه البيت.
- وضْع ثبتٍ للمصادر وفهرسٍ لموضوعات البحث.

التمهيد: الزيادة ووقوعها في القرآن

وفيه مبحثان

المبحث الأول: تعريف الزيادة، والمقصود بها، ومسمّياتها.

المبحث الثاني: الاختلاف في وقوعها في القرآن الكريم والغرض منها.

المبحث الأول: تعريف الزيادة، والمقصود بها، ومسمّياتها.

أوّلا:تعريف الزيادة والمقصود بها.

الزيادة: مصدر زاد الشيء، يَزِيدُ زَيْدًا وزِيدًا وزِيَادَةً.

والزيادة: النُّمُوُّ، وكذلك الزُّوَادَة، والزِّيادة خلاف النُّقصان[١].

والمقصود بها: إضافة كلمة على الجملة، خارجة عن أصل المعنى.

وتعرف الزيادة بكون أصل المعنى حاصلاً بدونها[٢].

قال ابن هشام: "والزائد عند النحويين معناه: الذي لم يُؤْتَ به إلا لمجرد التقوية والتأكيد، لا المهمل"[٣].

وقال الشمنِّي: "صحة الاستغناء عن الزائد أعم من جواز حذفه، لأن المراد منها أن يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه، وهذا معنى قولهم: الزائد دخوله كخروجه، وليس المراد صحة الاستغناء عنه..."[٤].

وتقع الزيادة في المفردات كما تقع في التراكيب، أعني: الجُمَل

قال ابن جني عن الزائد في المفردات: "ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام، وليس يعنون بقولهم: زائد، أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها"[٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب: (زيد) ١٢٣/٦.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٧٤/٣.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.

(٤) حاشية الشُّمُنّي على المغني ١/ ١٠١.

(٥) المنصف: ١١/١.

ثانيا: المصطلحات التي أطلقت على الزيادة في كلام العرب:

وردت زيادة الكلمة في كتب أهل العلم بمصطلحات مختلفة، وأَطْلق عليها العلماء أسماء عديدة، فأطلقوا عليها الزيادة، والإقحام، والصلة، والإلغاء، والحشو[(١)].

ووقع خلاف بين علماء اللغة في هذه الألفاظ الزائدة، فالبصريون يطلقون عليها مصطلح الزيادة أو اللَّغْو، والكوفيون يسمُّونها صِلةً وحَشْوا[(٢)]. وهو اختلاف لفظي.

قال ابن يعيش: "يريد بالصلة، أنها زائدة، ويعنى بالزائد أنَّ دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"[(٣)].

وقال ابن الحاجب: "يعني بحروف الصلة حروف الزيادة، وسميت حروف الصلة؛ لأنه يتوصل بها إلى زنةٍ أو إعرابٍ لم يكن عند حذفها"[(٤)].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢١، ٢٢٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/١١، ومعاني القرآن للفراء: ١/٣٥٠، ٣/١٣٧، وسر صناعة الإعراب: ١/١٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/١٠٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/٨، ٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٢٨، ومصطلحات النحو الكوفي: ٣٨.

(٣) شرح المفصل: ٨/١٢٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٢٠.

وفي الحقيقة أنه وُجِدَ عند سيبويه والبصريين[(١)] التعبير عن الزيادة بالصلة والحشو أيضا، ووجد عند الفراء[(٢)] وغيره من الكوفيين استخدام مصطلحي الزيادة والإلغاء.

فالذي يظهر أنها مصطلحات مستعملة عند المدرستين، ولا تختص إحداهما بشيء منها عن الأخرى، بل يعبِّرون عنها بهذه الأسماء وغيرها، كاللَّغْو والاطِّراح والفُضُول.

قال الشيخ خالد الأزهري: "وكثير من النحويين المتقدِّمين يُسَمِّي الزائد صِلة؛ لكونه يُتوصل به إلى نيل غرض صحيح، كتحسين الكلام وتزيينه، وبعضهم يسمِّيه مؤكِّدا؛ لأنه يعطي الكلام معنى التأكيد والتقوية، وبعضهم يسمّيه لغْوًا لإلغائه، أي: عدم اعتباره في حصول الفائدة به"[(٣)].

أما إذا كانت تلك الكلمة واردة في القرآن الكريم، فيجب التأدّب مع القرآن، وألَّا تنعت كلماته بالزيادة، بل يُسَمَّى ما ورد من ذلك صلةً وتأكيدًا.

قال ابن هشام: "وينبغي أن يَتَجَنَّب المعرِبُ أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى: إنه زائد؛ لأنه يسبِق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله —سبحانه— مُنَزَّه عن ذلك"[(٤)].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/١٠٨، ٤/٢٢٢، وسر صناعة الإعراب: ١/٢٩٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٦٨، ٣/١٨٩، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ١٦٤، ٤٥٩.

(٣) موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٥٠.

(٤) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.

والمراد بالحرف هنا العموم فيشمل الحروف والأسماء والأفعال.

قال الكافيجي: "الظاهر أن المراد من الحرف ههنا أعمُّ، فيتناول حروف المباني وحروف المعاني، والاسم والفعل وغيرها"[١].

(١) شرح قواعد الإعراب: ٥٢٠.

المبحث الثاني: الاختلاف في وقوع الزيادة في القرآن الكريم والغرض منها

أولا/ الاختلاف في وقوعها في القرآن الكريم:

اختلف العلماء في وقوع الزيادة في القرآن الكريم، وسبب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزيادة.

فأكثر النحويين واللغويين يرون أن المقصود بالزيادة: الكلمة الخارجة عن أصل المعنى، ولها غرض عظيم، وهو التقوية والتأكيد، لا اللغو الذي لا معنى له[١].

وعلى هذا المفهوم أثبتوا وجود الزوائد في القرآن الكريم لأغراض مهمة وحكم منيرة، باعتبار أن القرآن الكريم نزل على أساليب العرب ومناهجهم في الكلام، ومن أساليب لغتهم وقوع الزيادة في كلامهم كثيرا، حتى سُئل عن ذلك بعضُهم، فقال: "هو شيءٌ نَتِدُ به كَلَامَنا"[٢].

قال ابن فارس: "إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالا ..."[٣].

وقال أيضا: "ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إما للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح"[٤].

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٥٨/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٩/١.

(٢) ينظر الصاحبي في فقه اللغة: ٢٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢١٢.

(٤) المصدر السابق: ١٠١.

وعقد الثعالبي فَصْلًا في (فقه اللغة) للزوائد والصِّلات التي هي من سُنَن العرب[١].

ويذهب فريق آخر من علماء اللغة إلى القول بعدم الزيادة في القرآن، وَيَرُدُّ كل ما قيل فيه: إنه زائد[٢]. وممَّن ذهب إلى ذلك أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) وأبو جعفر الطَّبَري (ت٣١٠هـ) والفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)[٣].

ويظهر أن هذا الفريق لم يفهم المراد بالزيادة، إلا على أنها لَغْوٌ لا فائدة فيه، وهذا خلاف مفهومها عند جمهور النحويين.

والأخذ بمذهب جمهور النحويين هو الظاهر، بل متعيِّن، لا سيَّما أنه قد وردت مواضع القول فيها بالزيادة لازم؛ لئلا يؤدِّي إلى المستحيل.

قال الزركشي: "زعم المبرد وثعلب ألاَّ صِلة في القرآن، والدَّهماء من العلماء والفقهاء والمفسِّرين على إثبات الصِّلات في القرآن، وقد وُجِد ذلك على وجه لا يَسَعُنا إنكاره"[٤].

ثانيًا/ الغرض منها:

لم تأت العرب بالزيادة في كلامها دون معنى أو حكمة، بل المعروف أن كلَّ ما ورد عنها من مزيد فله معنى يخصُّه وأغراض تتعلَّق به، فقد يأتي

---

(١) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٥٩٣/٢.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٧٢/٣.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري ١٩٥/١، ٤٠٩ و ٢٨/٣ والتفسير الكبير للرازي ٤٠/٢٤ و ٢١٤/٣٠ والمثل السائر لابن الأثير ١٧/٣

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٧٢/٣.

للتوكيد وتقوية المعنى، وقد يأتي للتنصيص على العموم والتنصيص على النفي، أو التأثير في المعنى.

وقد يكون الغرض من الزيادة تحسين اللفظ وتزيينه، والتناسب بين نصوص الجملة وألفاظها.وقد يزاد الحرف عوضًا عن محذوف، أو لكفِّ عاملٍ عن عمله .

لكلِّ هذه الأغراض وغيرها جاءت الزيادة في لغة العرب أسلوبًا من أساليبهم، وسُنَّة من سُنَن كلامهم.

وهذه هي الأغراض التي ذكرها العلماء للزيادة، وسيأتي التمثيلُ لكلِّ غرضٍ منها.

الفصل الأول: الزيادة في التراكيب النحوية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: زيادة الحروف.

المبحث الثاني: زيادة الأسماء.

المبحث الثالث: زيادة الأفعال.

المبحث الأول: زيادة الحروف

وفيه تسعة عشر مطلبًا:

المطلب الأول: زيادة الباء.

المطلب الثاني: زيادة الفاء.

المطلب الثالث: زيادة الكاف.

المطلب الرابع: زيادة اللام.

المطلب الخامس: زيادة الواو.

المطلب السادس: زيادة (أل).

المطلب السابع: زيادة(أَمْ)

المطلب الثامن: زيادة (أنْ) الخفيفة.

المطلب التاسع: زيادة (إنْ) الخفيفة.

المطلب العاشر: زيادة (عَنْ)

المطلب الحادي عشر: زيادة (في)

المطلب الثاني عشر: زيادة (لا).

المطلب الثالث عشر: زيادة (ما).

المطلب الرابع عشر: زيادة (مِنْ).

المطلب الخامس عشر:زيادة (إلى)

المطلب السادس عشر: زيادة (ثُمَّ).

المطلب السابع عشر: زيادة (عَلَى).

المطلب الثامن عشر: زيادة (إلَّا).

المطلب التاسع عشر: اللواحق من الحروف.

المطلب الأول: زيادة الباء.

الباء حرف من حروف الجر مختصٌ بالاسم، والأصل في معناها الإلصاق، وهو المعنى الوحيد الذي ذكره سيبويه لها(١)، وذكر العلماء لها معاني أخرى من بينها التأكيد وهو الزيادة، وقد ذكروا أنها تقع زائدة في ثمانية مواضع:

الأول: في الفاعل: تزاد الباء في فاعل(كَفَى)(٢) إذا كانت غير متعدِّية بمعنى (اكْتفَى) كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾(٤)، أي: كَفَى اللهُ(٥).

قال أبو حيّان: "والباء في (بالله) زائدة... وزيادتها في فاعل (كَفَى) وفاعل (يكْفِي) مطَّردة"(٦). وقيل: إنها هنا أصلية، والفاعل مصدر محذوف، والتقدير: كَفَى الاكتفاء بالله(٧). وهذا بعيدٌ جدًّا.

---

(١) ينظر:الكتاب: ٢١٧/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٧/٢، والأصول لابن السراج: ٢٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٣٠/١، ٣١٠، ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٠٠/٤.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٤) الآية ٤٥ من سورة النساء.

(٥) ينظر: الأصول: ٤١٣/١، وسر صناعة الإعراب: ١٤١/١، والدر المصون: ١٥/١.

(٦) البحر المحيط: ٢٧٢/٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٣٢/١.

ولا تجوز زيادة الباء في فاعل (كَفَى) التي بمعنى أجزأ أو أغنى، ولا التي بمعنى وقى[1]، ولهذا لم تدخل في نحو قوله تعالى ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[2]، وفي قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[3].

الثاني: في المفعول[4]: نحو قوله تعالى: ﴿ تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[6].

قال الأخفش في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾: ... والباء زائدة نحو زيادتها في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[7].

وقال الزمخشري: "الباء في ﴿ بِأَيْدِيكُمْ﴾ مزيدة، مثلها في أعطى بيده للمنقاد"[8].

وقال أيضا: والباء في ﴿بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[9] صلة للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿ تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[10].

---

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٢٦، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٠٠، والجنى الداني: ٤٩.
(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحزاب.
(٣) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.
(٤) ينظر: الخصائص: ٢/٢٨٢، والمفصل: ٢٩٠، والجنى الداني: ٥١، ومغني اللبيب: ١٤٧.
(٥) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة.
(٦) من الآية ٢٥ من سورة مريم.
(٧) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٧٢.
(٨) الكشاف: ١/١٨٢.
(٩) من الآية ٢٥ من سورة مريم.
(١٠) ينظر: الكشاف: ٣/١٢.

ومن شواهد زيادتها في المفعول قول الشاعر:

١- **هُنَّ الْحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ   سُودُ الْمَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ**[1]

أي: لا يقرأْنَ السُّوَرَ، فدخلت الباء زائدة في المفعول به.

الثالث: في المبتدأ[2]: كقوله تعالى: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[3]، أي: أيُّكم المفتون؟ فالباء زائدة على مذهب الأخفش[4]، وقول الشاعر:

٢- **بِحَسْبِكَ في القَوْمِ أن يَعْلَمُوا   بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرّ**[5]

أي: حَسْبُكَ[6].

الرابع: في خبر (ليس) و (ما)[7]، لتأكيد نفيهما[8]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[10]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري، ينظر: ديوانه ١٠١، ومغني اللبيب: ١٤٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٣، والخصائص: ٢/٢٨٢، وأمالي ابن الشجري: ١/١٣٠، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٠١.
(٣) الآية ٦ من سورة القلم.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ٢/٥٤٧.
(٥) البيت من المتقارب، وهو من شواهد الخصائص: ٢/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب: ١/١٣٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٧٠وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٣٩.
(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١٣٨.
(٧) ينظر:رصف المباني للمالقي: ٢٢٥ والجنى الداني: ٥٣- ٥٤، ومغني اللبيب: ١٤٩ ومصابيح المغاني للموزعي: ٢٠٥.
(٨) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ١/٦١.
(٩) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.
(١٠) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[1].

الخامس: زيادتها في خبر (كان)، نحو قول الشاعر:

٣- وَإِن مُدَّتِ الأَيْدِي إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[2]

أي: لم أكن أعْجَلَهم[3].

السادس: في الحال المنفي عاملها[4]: كقول الشاعر:

٤- فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنتَهَاهَا[5]

والتقدير: فما رجعت خائبةً ركابٌ[6].

قال الفراء: "فأدخل الباء في فعلٍ لو أُلْقِيَت منه نُصِب بالفعل لا بالباء، يقاس على هذا وما أشْبهه"[7].

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) البيت من الطويل، وهو من لامية العرب للشنفرى الأزدي. ينظر: ديوان الشنفرى: ٥٩، وورد بلا نسبة في الجنى الداني: ٥٤، وأوضح المسالك: ١/٢١٠، ومغني اللبيب: ٧٢٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢١٦، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/٦٧٠.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٥، وارتشاف الضرب: ٣/١٢١٩، ومغني اللبيب: ١٤٩.

(٥) البيت من الوافر، منسوب للقحيف العُقيلي في خزانة الأدب: ١٠/١٣٧، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: ٣/٥٧، ومغني اللبيب: ١٤٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٨٥.

(٧) معاني القرآن: ٣/٥٧.

السابع: في التوكيد بالنَّفْس و العَيْن، لأنه تجوز زيادة الباء في النفسِ والعينِ عند التوكيد بهما، تقول: جاء زيدٌ نفسُهُ وبنفسِهِ، وعينُهُ وبعينِهِ[1].

قال ابن مالك: "ويجوز جَرُّ النفس والعين بباء زائدة، نحو: جاء زيدٌ بنفسِهِ، ورأيت عمرًا بعينِهِ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد"[2].

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[3].

قال أبو حيَّان في إعراب الآية: "ويجوز هنا أن تكون الباء زائدة للتوكيد، والمعنى: يتربَّصْنَ أنفسُهنَّ، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي: نفسُه وعينُه"[4].

الثامن: زيادتها في فاعل أَفْعِل التعجبيَّة، نحو: أَحْسِنْ بزيد وأَكْرِمْ به[5]، فالباء هنا زائدة؛ لأن الأصل في أحْسِن بزَيدٍ: أَحْسَنَ زَيْدٌ، أي: صارَ ذا حُسْنٍ، ثم نُقِل إلى لفظ الأمر وزيدت الباء عليه لتحسين اللفظ.[6]

ويرى ابن هشام وابن عقيل أن زيادة الباء في فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب واجبة.

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٥.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٢٩٠

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٤) البحر المحيط: ٢/١٩٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للزجاج: ٢/٦٧، والمقرب: ١/٢٠٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٨٥٥، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٠١.

(٦) ينظر: أسرار العربية للأنباري: ١٢٣- ١٢٤.

قال ابن هشام: "فالواجبة في نحو (أَحْسِنْ بزيدٍ) في قول الجمهور: إن الأصل: أَحْسَنَ زيدٌ، بمعنى صار ذا حُسْنٍ، ثم غُيِّرت صيغة الخبر إلى الطَّلَب، وزِيدت الباء إصلاحًا للَّفظ"[١].

وقال أيضاً: "فزيدت الباء؛ ليصير على صورة المفعول به، كـ امْرُرْ بزيدٍ"[٢].

وقال ابن عقيل: "وأما (أَفْعِلْ) ففِعْل أمْرٍ، ومعناه التعجُّب لا الأمر، وفاعلُه المجرورُ بالباء، والباء زائدة، فأصلُ الصيغة الثانية في التعجُّب، وهي(أَفْعِلْ بِه): أَفْعَلَ كذا، فالباء زائدة، لكن زيادتها في هذه الصيغة واجبة لتحسين اللفظ"[٣].

(١) مغني اللبيب: ١٤٤.

(٢) أوضح المسالك: ٢/٢٧٣.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية: ٢/١٤٠.

المطلب الثاني: زيادة الفاء.

الفاء الزائدة: هي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها، وقد اختلف في جواز زيادتها في الكلام، فسيبويه لم يثبت زيادتها[١]، وأجاز زيادتها غيرُه كالأخفش[٢] والزجّاج[٣] والفارسي[٤] وابن جنّي[٥] وابن بَرهان، الذي نقل الإجماع على جواز زيادتها[٦]، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾[٧].

قال الأخفش: "وزعموا أنهم يقولون: أخوكَ فَوجَدَ، بل أخوكَ فَجَهَدَ، يريدون: أخوك وَجَدَ، و: بل أخوكَ جَهَدَ ، فيزيدون الفاء"[٨].

وقال ابن جنّي: "وأمّا وجه زيادتها -أي الفاء- فقد جاء مجيئًا صالحًا، أخبرنا أبوعلي أن أبا الحسن حَكَى عنهم: أخوك فَوَجَدَ، يريد: أخوك وَجَدَ، ومن ذلك قولهم: زيدًا فاضْرِبْ، وعمرًا فاشْكُرْ، وبمحمدٍ فامْرُرْ، إنما تقديره: زيدًا اضْرِبْ، وَعَمْرًا اشْكُرْ، وَبِمُحَمَّدٍ امْرُرْ"[٩].

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٣٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/١٤١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٣٨.

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ٢/٣٢٦.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٠.

(٦) ينظر: شرح اللمع: ١/٢٣٤.

(٧) الآية ٥٧ من سورة ص .

(٨) معاني القرآن ١/ ١٢٤.

(٩) سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٠.

وهنا يذكر ابن بَرْهان اتِّفاق البصريين على مجيئ الفاء زائدة، قال: "اعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعا"(١).

ومن الشواهد على زيادة الفاء قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾(٢)، فالفاء زائدة، إذ التقدير: وثيابَك طَهِّرْ، والرُّجْزَ اهْجُرْ(٣).

قال ابنُ الشَّجَريّ: "إنها زائدة لا محالة في قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾؛ لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدَّى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها وهي عاطفة"(٤).

وقيل: الفاء في الآية ليست زائدة، بل عاطفة على فعل محذوف، تقديره: تنبَّه فطهِّر ثيابَك، فلمَّا حُذِفَ الفعل قُدِّم المفعول، حتى لا يقع العاطف في أول الكلام(٥).

ومن الشواهد على زيادة الفاء -أيضًا- قول الشاعر:

٥- لاَ تَجْزَعِي إن مُنفِسًا أَهْلَكْتُهُ   وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِندَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي(٦)

---

(١) شرح اللمع: ١/٢٣٥.

(٢) الآيتان ٤، ٥ من سورة المدثر.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٠.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٣/٩٠.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ٢٢١

(٦) البيت من الكامل، للنَّمر بن تولب -رضي الله عنه- في (شعراء إسلاميّون): ٣٥٧ وهو من شواهد الكتاب: ١/١٣٤، والمقتضب: ٢/٧٦، وكتاب الشعر للفارسي: ١/٣٢٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/٨١، وشرح اللمع لابن بَرهان: ١/٢٤٣.

قال أبو علي الفارسي: "لا تكون إحدى الفاءين إلا زائدة"(١).

وسبب ذلك أنَّ (إذا) إنَّما تقتضي جوابًا واحدًا (٢).

ونقل البغداديُّ(٣) عن الفارسيّ أن الفاء الأولى هي الزائدة، والثانية فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة أيّهما شئت.

ومنه قول الشاعر:

٦- لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُهَا   فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ(٤)

أي: تَرَكْتُ، والفاء زائدة(٥).

قال ابن جنِّي -عَقِب هذا البيت وذكر قبله بيتًا آخر: "فالفاء في هذين البيتين زائدة"(٦).

وقال ابن هشام: "لأن الفاء لا تدخل في جواب (لَمَّا) خلافا لابن مالك"(٧).

---

(١) كتاب الشعر: ١/٧٨.

(٢) ينظر: الأزهية: ٢٤٨.

(٣) ينظر: خزانة الأدب: ١/٣١٥.

(٤) البيت من الكامل، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٥٦، والبحر المحيط: ٣/٢٦، ومغني اللبيب: ٢٢٠، والدرّ المصون: ٣/٣٤٢.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٩، والبحر المحيط: ٣/٢٧.

(٦) سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٩.

(٧) مغني اللبيب: ٢٢٠.

وتزاد الفاء أيضا للتوكيد في الخبر إذا كان المبتدأ متضمِّنا معنى الشرط، نحو: الذي يقومُ فله درهمٌ، حيث دخلت الفاء في خبر (الذي) توكيدًا للكلام[١] .

وزيادتها في هذه المواضع غيرُ مُطَّردة، إلاَّ في موضعين:

الأول: زيادتها في الفعل المقدَّم معمولُه.

الثاني: زيادتها في خبر الموصول المضمَّن معنى الشرط.

(١) ينظر: الأزهية: ٢٤٦.

المطلب الثالث: زيادة الكاف.

الكاف الزائدة تأتي للتوكيد[١]، وسمِّيت زائدة لاستغناء الكلام عنها، والمتتبِّع لكلام العرب يجد شواهد تشهد لمجيئها زائدة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢]، فالكاف هنا زائدة، والمعنى: ليسَ مِثْلَه شَيْءٌ[٣].

قال ابن السرَّاج: "فالكاف زائدة؛ لأنه لم يُثْبِت له مِثْلًا، تبارك وتعالى عن ذلك، والمعنى: ليس مِثْلَه شيءٌ"[٤].

وقال النحَّاس: "والكاف في (كمثله) زائدة للتوكيد لا موضع لها من الإعراب لأنها حرف ... والتقدير: ليس مِثْلَه شيءٌ"[٥].

وقال ابن جنِّي: "تقديره -والله أعلم- ليس مثلَه شيءٌ، فلا بدَّ من زيادة الكاف، ليصحَّ المعنى؛ لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبتَّ له -عزَّ اسْمُه- مِثْلًا، فزعمتَ أنه ليس كالذي هو مِثْلُه شيءٌ ..."[٦].

(١) ينظر:الأصول: ٤٣٨/١، وكتاب الشعر: ٢٥٨/١، ورصف المباني: ٢٧٧، والجنى الداني: ٨٦- ٨٧، وارتشاف الضرب: ١٧١٦/٤.

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) ينظر: الأصول: ٤٣٨/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٨٥٣/٢.

(٤) الأصول: ٤٣٨/١.

(٥) إعراب القرآن: ٧٤/٤.

(٦) سر صناعة الإعراب: ٢٩١/١.

ويقول السَّمينُ الحلبي: "قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ في هذه الآية أوجه، أحدها -وهو المشهور عند المعربين- أنَّ الكاف زائدة في خبر (ليس)، و(شيء) اسمُها، والتقدير: ليس شيءٌ مِثْلَه"[1]، ثم ذكر أقوالًا أخرى.

ومن الشواهد على زيادة الكاف أيضا قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[2]، فالمعنى: أو الذي مَرَّ على قرية[3].

قال الأخفش: "الكاف زائدة، والمعنى -والله أعلم-: ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم في ربّه؟ أو الذي مَرَّ على قرية، والكاف زائدة"[4].

وذكر الفرّاء[5] أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ قال: كَهَيِّنٍ، يريد: هَيِّنًا، فالكاف زائدة في المفعول به.

وقولهم: "فُلانٌ كَذِي الهَيْئة" يريدون: فلانٌ ذُو الهيئة، فالكاف زائدة[6].

ومن الشواهد الشعريَّة على زيادة الكاف قول الشاعر:

٧- وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيل فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول[7]

(١) الدر المصون: ٥٤٣/٩- ٥٤٤.

(٢) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٠١/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١٩٧/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦٦/١.

(٦) ينظر: المسائل المشكلة: ٣٩٩، وخزانة الأدب: ١٧٧/١٠.

(٧) البيت من السريع، لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٨١، ولحميد الأرقط في الكتاب: ٤٠٨/١، وبلا نسبة في المقتضب: ١٤١/٤، والأصول: ٤٣٨/١، ومغني اللبيب: ٢٣٨.

المعنى: فَصُيِّرُوا مِثْلَ عَصْفٍ مَأْكول، والكاف زائدة لتأكيد التشبيه[1].

وجاءت الكاف زائدة في قول رؤبة:

٨- لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ[2]

أي: فيها الْمَقَقُ — وهو الطُّولُ — والكاف زائدة[3].

قال ابن جنّي: "الْمَقَقُ: الطُّولُ، ولا يقال: في الشيء كالطُّول، وإنما يقال: فيه طُولٌ، فكأنه قال: فيها مَقَقٌ، أي: طُولٌ"[4].

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٣٠/١، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٦/١.

(٢) من الرجز، في ديوان رؤبة بن العجاج: ١٠٦، وهو من شواهد المقتضب: ٣١٨/٤، والأصول: ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٦، وخزانة الأدب: ١٧٧/١٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧١٦/٤.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٩٢/١.

المطلب الرابع: زيادة اللام.

ذكر العلماء معاني متقاربة للَّام، كالمِلْك والاختصاص واستحقاق الشَّيء[١].

وأوصل الزجاجي هذه الأنواع إلى واحدٍ وثلاثين لامًا بحسب معانيها وعملها[٢].منها أنها تأتي زائدة للتوكيد[٣]، وفيما يلي أنواع اللام الزائدة:

الأول: اللام المعترضة بين الفعل المتعدِّي ومفعوله، نحو قول العرب: أَرَاكَ لَشَاتِمِي، بزيادة اللام في المفعول الثاني[٤].

قال ابن جنّي: "قال -أي قطرب-: وسمعنا بعضَ العرب يقول: أَرَاكَ لَشَاتِمِي، وإنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمْحًا"[٥]. ومن زيادتها قول الشاعر:

٩- **وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ... مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ**[٦]

فاللام زائدة بين الفعلِ المتعدِّي (أَجَارَ) ومفعولِهِ (مُسْلِم)[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، والمفصَّل: ٢٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٠/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٨٥٧/٢.

(٢) ينظر: كتاب اللامات: ٣١.

(٣) ينظر: المفصل: ٢٩١، والجنى الداني: ١٠٥، ومصابيح المغاني: ٣٨٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٨.

(٥) سر صناعة الإعراب: ٣٧٩/١.

(٦) البيت من الكامل، وهو لابن ميادة، ينظر: شعر ابن ميادة: ١١٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٧، والجنى الداني: ١٠٧، ومغني اللبيب: ٢٨٥، ومصابيح المغاني: ٣٨٠.

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ١٣٢/٢، و(اللام المقحمة) د.خالد عبد الحميد أبو جندية: ٣١.

الثاني: اللام المسمَّاة بالْمُقْحَمَة، وهي المعترضة بين المتضايفين، كقول الشاعر:

١٠- **يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا**[١]

فالأصل: يا بؤسَ الحربِ، فأُقْحِمت اللام تقوية للاختصاص، ولذلك لم تُغيِّر حكمَ الإضافة[٢].

قال ابنُ الشجَري: "وكأنه دعاء على الحرب، وأراد: يا بؤسَ الحرْبِ، فزاد اللام"[٣].

الثالث: اللام المسمَّاة لام التقوية، وتأتي لتقوية عامل ضعيف، إما لتأخُّره نحو قوله تعالى: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[٤]، فقد زيدت اللام في قوله: (لِرَبِّهِم) لتقوية العامل المتأخر (يرهبون)[٥].

وإما لكونه فرعًا في العمل، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٦]، حيث زيدت اللام لتقوية العامل، وهو اسم الفاعل (فعَّال)، لكونه فرعًا عن الفعل في العمل[٧].

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، منسوب إلى سعد بن مالك في أمالي ابن الشجري: ٤٢١/١، وهو من شواهد الكتاب: ٢٠٧/٢، والخصائص: ١٠٦/٣، وشرح المفصل: ٦٨/٣، ومغني اللبيب: ٢٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٠٧/٢، وكتاب اللامات للزجاجي: ١٠٨، واللام المقحمة: ٢٢.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٤٢١/١.

(٤) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٤/٢، وفقه اللغة وسر العربية: ٥٩٧/٢.

(٦) الآية ١٦ من سورة البروج.

(٧) ينظر: الدر المصون: ٤٣/١.

قال المرادي: "فزيادتها في ذلك مقيسة؛ لأنها مقوِّية للعامل"[(١)].

الرابع: اللام الداخلة على خبر المبتدأ، كقول الراجز:

١١- أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[(٢)]

فاللام في (لعجوز) زائدة للتأكيد، كما قال ابن هشام[(٣)].

الخامس: اللام الداخلة على خبر (أنَّ) المفتوحة[(٤)]، وشاهد ذلك قراءة سعيد بن جبير: ((إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ))[(٥)] بفتح الهمزة[(٦)].

فاللام زائدة، و(أنَّ) مصدرية، والتقدير: إلا أنهم يأكلون[(٧)].

قال ابن عصفور: "فأمَّا قِراءة مَن قَرأَ: ((إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ))[(٨)] بفتح الهمزة فشاذ، واللام فيها زائدة"[(٩)].

---

(١) الجنى الداني: ١٠٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٧٠، وبلا نسبة في الأصول: ٢٧٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٧٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/١، والجنى الداني: ١٢٨، والدر المصون: ٦٦/٨، وتخليص الشواهد: ٣٥٨. وشهربة: أي كبيرة فانية.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٧.

(٤) ينظر: الأصول: ٢٧٤/١.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤٩٠/٦، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٣٣٥/٦.

(٧) ينظر: الأصول: ٢٧٤/١، وكتاب الشعر: ٧٤/١، والبحر المحيط: ٤٩٠/٦، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٩٨٣/٢.

(٨) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان.

(٩) المقرب: ١٠٧/١.

وَنُسِبَ للمبرِّد أن زيادة اللام في خبر (أنَّ) قياسيَّة[(١)].

قال النحَّاس: "حَكَى عليّ بن سليمان عن محمد بن يزيد أنه يجوز فتحها مع اللام؛ لأنها زائدة، دخولها كخروجها إلا أنها أفادت التوكيد"[(٢)].

ورد ذلك ابن هشام، قال: "وليس ذلك بالمرضِيِّ؛ لأن المبرد قاس على نادر قابل للتأويل على الزيادة"[(٣)].

السادس: اللام الداخلة على خبر (لكنَّ)، كقول الشاعر:

١٢- يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[(٤)]

والشاهد في البيت: مجيئ اللام زائدة في خبر (لكنَّ)[(٥)].

السابع: اللام الداخلة على خبر (ما زالَ)، كقول كُثَيِّر:

١٣- وَمَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أَن عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَذَادِ[(٦)]

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٣، وتخليص الشواهد لابن هشام: ٣٥٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٩/٥.

(٣) تخليص الشواهد: ٣٥٨.

(٤) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله، وهو من شواهد الجنى الداني: ١٣٢، ومغني اللبيب: ٣٠٧، وشرح الألفية لابن عقيل: ١٤١/٢. وقوله: لَعَمِيد أي: مريض. وفي اللسان (عمد): "العَمِيد المريض الذي لا يستطيع الجلوس مِن مرضه".

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٨٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٥٩.

(٦) البيت من الطويل، ينظر: ديوان كُثَيِّر: ٤٤٣، وقد ورد في سر الصناعة: ٣٧٩/١، وتخليص الشواهد: ٣٥٧، ومغني اللبيب: ٣٠٨، وخزانة الأدب: ٣٢٨/١٠. وقوله: مَذَاد أي: مكان ومرتع. ينظر لسان العرب (مذد).

زيدت اللام في خبر (زال) وهو قوله: (الهائم)[١].

الثامن: اللام الداخلة على خبر (أَمْسَى)[٢].

قال ابن جنّي: "وقد أُدخلت في خبر (أَمْسَى)، قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، وأنشدَنَاه أبو عليّ:

١٤- **مَرُّوا عِجَالاً وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ**
قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا[٣]

التاسع: اللام المزيدة قبل (إنْ) الشرطية.

قال ابن هشام: "ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: لَئِنْ قَامَ زيدٌ أَقُمْ، أو فَأَنَا أقُومُ، أو أنتَ ظالمٌ لَئِنْ فَعَلْتَ، وَكُلُّ ذلك خاصٌ بالشِّعر"[٤].

ووجه القول بزيادتها في ذلك أن اللام في هذه الأمثلة ليست لام الابتداء؛ لأن ذلك ليس من مواضعها، وليست لام القسم؛ لأن الجواب هنا للشرط، فلم يبق إلا كونها زائدة.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٣٣٩، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٥٨.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ٥٨، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٥١.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١/٣٧٩.

والبيت من البسيط، وهو من شواهد مجالس ثعلب: ١/١٢٩، وكتاب الشعر: ١/٧٤، والخصائص: ١/٣١٦، ٢/٢٨٣، وشرح المفصل: ٨/٦٤، وخزانة الأدب: ١٠/٣٢٧.

(٤) مغني اللبيب: ٣٠٩.

المطلب الخامس: زيادة الواو.

للواو أقسام عديدة كالعاطفة وواو الحال وواو القَسَم[١]، أوصلها ابنُ هشام في المغني إلى خمسة عشر قِسْمًا[٢]. ومن أقسامها: الواو الزائدة التي لا يُغَيِّر حذْفُها معنى الكلام[٣].

وقد اختلف النحويون في جواز زيادة الواو وعدمه، فذهب الكوفيون[٤] والأخفش[٥] وابن مالك[٦] وأكثر النحويين[٧] إلى أن الواو قد تأتي زائدة، وذهب أكثر البصريين إلى أن الواو لا تُزاد[٨].

أما الذين أجازوا زيادة الواو فتأتي عندهم زائدة في المواضع التالية:

١- في جواب (إذا) و(لَمَّا) كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[٩] أي: فُتِحَت، فالواو عندهم زائدة، والفعل (فُتِحَت)

---

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٣.

(٣) ينظر: الأزهية: ٢٣٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٣٨، والإنصاف: ٢/٤٥٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٤٦، ومغني اللبيب: ٤٧٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١/١٣٢.

(٦) ينظر: التسهيل: ١٧٥.

(٧) ينظر: رصف المباني: ٤٨٧، والجنى الداني: ١٦٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٢.

(٨) ينظر: المقتضب: ٢/٧٨، والخصائص: ٢/٤٦٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٢٢، والإنصاف: ٢/٤٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤١٩.

(٩) من الآية ٧٣ من سورة الزمر.

جواب (إذا)، والدليل على ذلك عدم ورودها في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[1]، حيث خلت الآية الثانية من الواو، ولا فرق بين الآيتين[2].

و قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[3]، فالتقدير: فلمَّا أسلَما تَلَّهُ للجَبِين، والواو زائدة، و(تلَّه) جوابُ (لَمَّا)[4]. ومن الشواهد الشعرية على زيادتها قبل جواب (إذا) قول الشاعر:

١٥- حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ وَرَأَيْتُمُوا أَوْلادَكُمْ شَبُّوا
١٦- وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الفَاجِرَ الْخَبُّ[5]

فالأصل: (قَلَبْتُم)، والواو زائدة[6].

(١) من الآية ٧١ من سورة الصافات.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٤٥٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٠/١، والبحر المحيط: ٢٨٧/٥، ومغني اللبيب: ٤٧٣.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة الصافات.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٨٧/٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة:١٤٦والجنى الداني: ١٦٦.

(٥) البيتان من الكامل، للأسود بن يعفر في شعره المجموع في (الصبح المنير): ٢٩٣، وهما من شواهد المقتضب: ٧٨/٢، ومعاني القرآن للفراء:٢٣٨/١، وتأويل مشكل القرآن: ٢٦٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٠/١، والجنى الداني: ١٦٥.

(٦) ينظر: الأزهية: ٢٣٦، والجنى الداني: ١٦٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٣.

٢- في جملة النعت:

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[1]، فالواو زائدة، إذ التقدير: إلَّا لها كتابٌ معلومٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[2].

ويرى الهَرَوي[3] أن الواو تأتي زائدة في الصفة، للتوكيد .كقولك: (ما رأيتُ أحدًا إلَّا وعليه ثِيابٌ حَسَنَةٌ)[4]. وذكر الآية ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[5].

(١) الآية ٤ من سورة الحجر.

(٢) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء، وينظر: الأزهية: ٢٣٨.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد الهَرَوي النحوي، والد أبي سهل صاحب إسفار الفصيح، من أهل هَرَاة، قَدِمَ مصرَ واستوطنها، له الذخائر في النحو، والأزهية في الحروف،توفِّي سنة ٤١٥هـ. ينظر: إنباه الرواة١١١/٢ومعجم الأدباء٢٨٤/١٤وبغية الوعاة٣٠٥/٢

(٤) ينظر: الأزهية: ٢٣٨.

(٥) الآية ٤ من سورة الحجر

المطلب السادس: زيادة (أل).

الأصل في (أل) أنها تدخل على الكلمة للتعريف[1]، لكنها قد تدخل عليها ولا تفيد هذا المعنى، وإنما تكون زائدة[2]، وقد جاءت على ذلك أمثلة قليلة.

فمن ذلك:

١- زيادتها في الحال، نحو قولهم: (ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ)، أي: مترتِّبين، وقولهم: (جاء القومُ الجمَّاءَ الغَفِيرَ)، أي: جاؤُوا جميعًا، والحال -كما هو معروف- يجب أن تكون نكرة، لذلك جعلوا (أل) في المثالين زائدة[3].

٢-زيادتها في بعض الأسماء الموصولة كالذي والتي وأخواتهما لتوكيد التعريف[4].

٣- زيادتها في الأعلام: تأتي (أل) زائدة في بعض الأعلام، نحو: اللَّات[5]

---

(١) ينظر: الكتاب: ٦/٤، ورصف المباني: ١٦٥، وأوضح المسالك: ١٢٧/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٨٨/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٥/١، ورصف المباني: ١٦٥، ومغني اللبيب: ٧٦.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣١١/١.

(٥) اللات: صَنَم كانت تعبده ثقيف في الجاهلية، وأصله اللاه، ثم حذفوا منه الهاء، وألحقوه التاء وأنّثوه. ينظر: كتاب الأصنام لهشام بن محمد الكلبي:٣١، والمفردات للرّاغب الأصفهاني: ٧٤٩.

والعُزَّى[1] والسَّمَوْأَل[2] والْيَسَع[3]، فـ(أل) في هذه الأسماء زائدة[4]. ومن شواهد زيادتها قوله:

١٨- وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا
مُطِيقًا لِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ[5]

والشاهد زيادة (أل) في (اليزيد) للمْح الأصل[6]. ومنها البيت المشهور:

١٧- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[7]

لأن (بنات أَوْبَر) عَلَمُ جنْسٍ على نباتٍ يشبه البطاطس، وهو الصغير الرَّدِيء مِن الكَمْأة[8]. و(أل) في قوله: (الأَوْبَر) زائدة، لضرورة الشعر[9].

---

(١) العُزَّى: صنم لقريش. ينظر: كتاب الأصنام: ٣٤، والمفردات للراغب: ٥٦٤.

(٢) السَّمَوْأَل: اسم لعدد من الأعلام، منهم السَّمَوْأَل بن غريض بن عادياء الأزدي، شاعر جاهلي حكيم، توفي نحو ٦٥ ق هـ. ينظر: الشعر والشعراء ٩٧/١، والأعلام: ١٤٠/٣.

(٣) ابن أخطوب، استخلفه إلياس على بني إسرائيل ثم نُبِّئ. ينظر: الكليّات للكفوي: ٨٣٠.

(٤) ينظر: رصف المباني: ١٦٤، والجنى الداني: ١٩٧، والدر المصون: ٩١/١٠ وأوضح المسالك: ١٢٧/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة، ينظر: شعر ابن ميادة: ١٩٢، وورد في سرّ صناعة الإعراب: ٤٥١/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٦/١، وأوضح المسالك: ٥٣/١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٥، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤٩٧/١.

(٧) البيت من الكامل، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد الخصائص: ٥٨/٣، وسر الصناعة ٣٦٦/١، والإنصاف: ٣١٩/١، ورصف المباني: ١٦٤، وأوضح المسالك: ١٢٩/١.

(٨) ينظر: النبات للأصمعي: ٣٦ والمرصَّع لابن الأثير: ٦٢.

(٩) ينظر: الخصائص: ٥٨/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٦٦/١، وأوضح المسالك: ١٣٠/١.

قال ابن جنّي: "قال أبو عليّ: قال أبو عثمان: سألت الأصمعيَّ عن ذلك؟ فقال: الألف واللام زائدتان"[1].

وقد جعَل العلماء زيادتها في الأعلام على قسمين:

قسم تكون زيادتها فيه لازمة، وهي الداخلة على الأعلام مقارنة لوضعها، نحو: اللات، والعُزّى وَالْيَسَع، والسَّمَوأَل، والداخلة على بعض الموصولات، كالذي والتي وفروعهما.

وقسم تكون زيادتها فيه غيرَ لازمة، بمعنى أنها قد تأتي بـ (أل)، وبدون (أل)، وذلك في بعض الأعلام، كالعَبَّاسِ والوليد، فتكون (أل) فيهما زائدة لِلَمْح الأصل الذي عليه الكلمة قبل العلمية[2].

٤- زيادتها في اسم الإشارة: جاءت (أل) زائدة في بعض أسماء الإشارة، كما في اسم الإشارة (الآن)[3].

قال ابن جنّي: "قوله تعالى: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾[4] فالألف واللام في (الآن) زائدتان"[5].

وقال ابن هشام: "أو في إشارة، وهو (الآن)، وِفاقا للزجّاج وللناظم... لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعَلَمِيَّة والإشارة والصِّلَة"[6].

---

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني: ٢١١.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ١٩٦- ١٩٧، وأوضح المسالك: ١/١٢٧- ١٣٠.

(٣) ينظر: مصابيح المغاني: ٩٥.

(٤) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١/١٥٠.

(٦) أوضح المسالك: ١/١٢٧.

٥- زيادتها في التمييز. جاءت (أل) زائدة في التمييز، كما في البيت:

١٩- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[1]

فـ (أل) في (النَّفْس) زائدة على مذهب البصريين؛ لأن التمييز لا يكون عندهم إلا نكرة[2].

أما الكوفيّون فاستشهدوا بهذا البيت على جواز مجيء التمييز معرفة، وعلى هذا فلا تكون (أل) زائدة في البيت عندهم[3].

---

(١) البيت من الطويل، لرشيد بن شهاب اليشكري، وهو من شواهد شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٢٣٧، والجنى الداني: ١٩٨، وأوضح المسالك: ١/١٣٠ والتصريح بمضمون التوضيح: ١/٤٩٣،

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٣١٥، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/٤٩٤.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٧٩٥، وهمع الهوامع: ٤/٧٢.

المطلب السابع: زيادة (أَمْ)

يرى أبو زيد الأنصاري أن (أَمْ) تأتي زائدة للتوكيد، وجعل من ذلك قول الله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾[١]. وأن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير[٢].

ويرى ابن جنّي أن زيادتها متأكّدة في قول أبي ذؤيب الهذلي:

٢٠- فَأَجَبْتُهَا أَمَّا بِجِسْمِيَ أَنَّه   أَوْدَى بَنِيَّ من البِلادِ فَوَدَّعُوا[٣]

قال: "فإذا كانت مِيمًا فكأنه قال: فأجبتها أَمْ مَا بجسمِيَ أنَّه، فـ(أَمْ) هذه لا تخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة، لأنها إذا كانت كذلك فهي في كلا وجْهيها- مقابلتها الهمزة وانقطاعها منها- استفهامٌ، وقبلها (فأجبتها) والجواب لايكون استفهامًا، فلا بدَّ من أن تكون زائدة، وحَكَى أبو زيد أنهم قد زادوا (أَمْ)"[٤]. وأورد شاهدًا على زيادتها أيضًا قول الراجز، وهو:

٢١- يادَهْرُ أَمْ مَا كان مَشْيِي رَقَصَا   بَلْ قَدْ تكون مِشْيتي تَوَقُّصا[٥]

---

(١) من الآيتين ٥١، ٥٢ من سورة الزخرف.

(٢) قوله في المقتضب للمبرد ٣/ ٢٩٦ و المنصف ٣/١١٨ ومغني اللبيب: ٧٠.

(٣) البيت من الكامل من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه . ينظر شرح أشعار الهذليين للسكّري ١/ ٦ والمنصف لابن جنّي ٣/١١٧ وضرائر الشعر لابن عصفور: ٦١.

(٤) المنصف ٣/١١٨.

(٥) من الرجز، لم أجده منسوبًا، وقد ورد في المقتضب ٣/٢٩٧ والمنصف ٣/١١٨ والأزهية: ١٣٢ وأمالي ابن الشجري ٣/١١٠ وشرح عمدة الحافظ:٦٥٦ وخزانة الأدب ١١/٦٢.

قال: "يريدُ: ماكانَ مَشْيِي، و(أَمْ) زائدة"[١].

وممَّن قال بزيادتها -أيضا- الهروي [٢] وابن الشجري[٣] وابن مالك[٤] وابن هشام[٥].

قال ابن هشام[٦]: "والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيَّة:

٢٢- ياليت شِعْرِي ولا مَنْجَى من الهَرَمِ   أَمْ هَلْ على العيشِ بعْدَ الشَّيبِ مِن نَدَمِ[٧]

وجمهور البصريين لايرون زيادتها، ويؤولون كلَّ هذه الشواهد .

قال المبرد: "وهذا -أي مجيئ (أم) زائدة- لا يعرفه المفسرون،ولا النحويون، لايعرفون(أم) زائدة"[٨].

---

(١) المنصف ٣/١١٨.

(٢) ينظر: الأزهية: ١٣١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٩، وابن الشجري هو هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري الحَسَني، له الآمالي ومختارات أشعار العرب وغيرهما. توفي (٥٤٢هـ). ينظر في ترجمته معجم الأدباء ١٩/٢٨٣، وبغية الوعاة ٢/٣٢٤.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٦٥٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٧٠.

(٦) مغني اللبيب: ٧٠.

(٧) البيت من البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٣/١١٢٢ وأمالي ابن الشجري ٣/١٠٩ وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٤ ومغني اللبيب: ٧٠ وخزانة الأدب ١/٦٢.

(٨) المقتضب ٣/ ٢٩٧.

ويجعلون (أم) في الآية الأولى متَّصِلة، والأصل أمْ تُبصرون، ثمَّ أُقِيمتْ الجملة الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسَبَّب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بُصراء[1].

وما ذكره ابنُ جنِّي عن البيت الأول فيه تعسُّف، والأصل أنَّها (أمَّا) التفصيليَّة.

وفي البيت الثاني شذوذٌ لا يُقاسُ عليه.

وأمَّا البيت الذي ذكره ابن هشام فـ (أمْ) فيه منقطعةٌ بمعنى بل والهمزة، مع أن الرواية الصحيحة فيه: ألَا مَنْجَى، فتكون (أمْ) فيه متَّصلة[2].

(١) ينظر مغني اللبيب: ٦٥.

(٢) ينظر حاشية الدماميني على المغني ١/٩٨.

المطلب الثامن: زيادة (أنْ) الخفيفة.

عرَّف بعضهم (أنْ) الخفيفة بأنها حرف مؤكِّد بسيط ثنائي الوضع[1].

وقد جاءت (أنْ) في كلام العرب على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا للفعل المضارع.

الثاني: أن تكون مخفَّفة من الثقيلة.

الثالث: أن تكون مُفسِّرَةً بمنزلة (أيْ).

الرابع: أن تكون زائدة للتوكيد[2].

والوجه الأخير -أي الزائدة- هو الذي يهمُّنا في هذا البحث.

وذكر العلماء أنها تأتي زائدة في أربعة مواضع:

أحدها: إذا وقعت بعد (لمَّا) التي هي حرف وجوب لوجوب[3]، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[5]، والتقدير: فلمَّا جاء البشير، و لَمَّا جاءت رُسُلُنا.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٩١، والجنى الداني: ٢٢٣.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٤٦٠، ورصف المباني: ١٩٣، والجنى الداني: ٢١٦، والمغني: ٤١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١/١٢١، والأصول: ١/٢٣٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/١٥٩.

(٤) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

قال الأخفش: "وأمَّا (أنْ) الخفيفة فتكون زائدة مع (فلمَّا) و(لمَّا) قال: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾[1]، وإنما هي فلمَّا جاء البشير، وقال: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا﴾[2] يقول: (ولمَّا جاءت)"[3].

وقال أبو حيَّان عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[4]: "زيدت (أنْ) بعد (لمَّا)، وهو قياس مطَّرد"[5].

الثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم[6]، كقول الشاعر:

٢٠-فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَ أَنْتُمُ   لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ[7]

فالتقدير: فأُقْسِم لو التقينا، و(أنْ) زائدة.

وقال الأخفش: "وتُزاد أيضًا مع (لو)، يقولون: (أنْ لَوْ جِئْتَنِي كان خيرًا لك)، يقول: لَوْ جِئْتَنِي"[8].

---

(١)من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٣) معاني القرآن: ١١٤/١.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٥) البحر المحيط: ١٤٦/٧.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٥٢/٣، والأصول: ٢٣٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٠/٢، وارتشاف الضرب ١٦٩١/٤.

(٧) البيت من الطويل، للمسيّب بن علس في شعره المجموع في (الصبح المنير): ٣٥٨، وهو من شواهد الكتاب: ١٠٧/٣، والبحر المحيط: ٣٨٣/٥، ومغني اللبيب: ٥٠.

(٨) معاني القرآن ١١٤/١.

الثالث: بعد كاف التشبيه[1]، كقول الشاعر:

٢١-وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ[2]

في رواية من جرَّ (ظَبْيَة)، والأصل: كظبْيةٍ تَعْطُو، و(أنْ) زائدة[3].

الرابع: بعد (إذا)[4] كقول الشاعر:

٢٢-فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ   مُعَاطِي يَدٍ فِي جُمَّةِ المَاءِ غَارِفُ[5]

والشاهد مجيء (أنْ) زائدةً بعد (إذا). أيْ: حتى إذا كأنَّه.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٩١/٤، والجنى الداني: ٢٢٢، ومغني اللبيب: ٥١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن صريم اليشكري في الكتاب: ١٣٤/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٥٩، وبلا نسبة في المحتسب: ٣٠٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٢/١، ورصف المباني: ١٩٧، والجنى الداني: ٢٢٢.

(٣) ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٨٣/١، وأمالي ابن الشجري: ١٧٩/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥١.

(٧) البيت من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه: ٧١، وهو من شواهد مغني اللبيب: ٥١.

المطلب التاسع: زيادة (إنْ) الخَفيفَة.

ذكر الأخفش[١] وابن السَّراج[٢] وابن هشام[٣] أنَّ (إنْ) الخفيفة ترد على أربعة أوجه: شَرطية، ونافية، ومخفَّفة من الثقيلة، وزائدة للتوكيد.

وفيما يلي مواضع ورودها زائدة:

الأول: إذا وقعت بعد (ما) الحجازية، حيث تكفُّها عن العمل[٤]، نحو قولك: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، فـ (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبر، و(إنْ) زائدة كَفَّت (ما) عن العمل.

قال الأخفش: "وتُزاد مع (ما)، يقولون: (ما إنْ كانَ كذا وكذا)، أي: ماكانَ كذا وكذا، و(ما إنْ هذا زيدٌ)، ولكنَّها تُغَيِّر (ما) فلا ينصب بها الخبر"[٥].

وقال المبرد: "وتكون (إنْ) زائدة في قولك: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ، فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيدٌ منطلقًا، كما تمتنع (إنَّ) الثقيلة بها من النصب في قولك: إنما زيدٌ أخوك"[٦].

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١١٢/١

(٢) ينظر: الأصول: ٢٣٦/١- ٢٣٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣- ٣٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، والأصول: ٢٣٦/١، والجنى الداني: ٢١٠.

(٥) معاني القرآن: ١١٢/١.

(٦) المقتضب: ٥١/١.

وقد جاءت (إنْ) زائدة في قول الشاعر:

٢٣-فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[١]

زِيدت (إنْ)بعد (ما) الحجازية، فكفَّتْها عن العمل[٢]، والأصل: فما طِبُّنَا جُبْنًا[٣].

الثاني: إذا وقعت بعد (ما) النافية[٤]، كقول الشاعر:

٢٤-حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حلْفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ[٥]

أراد: فَمَا حديثٌ، فزاد (إنْ) و (مِن)[٦].

---

(١) البيت من الوافر، لفروة بن مسيك في الكتاب: ١٥٣/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١١٢/١والمقتضب ٥١/١ والأصول: ٢٣٦/١، والأزهية: ٥١، وأمالي ابن الشجري: ١٤٨/٣، والجنى الداني: ٣٢٧.

والطِّبّ له معانٍ، منها: العادة، قال الجوهري: تقول: ما ذاك بِطِبِّي، أي: بِدَهْري وعادتي. الصحاح: ١٧٠/١(طبب).

(٢) ينظر: المقتضب ٥١/١ وشرح اللمع لابن برهان: ٧٠/١.

(٣) ينظر: الأزهية: ٥١، ومصابيح المغاني: ١٧٣.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٠/٢.

(٥) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: ٣٢، والأصول: ٢٤٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٧٤/١، والأزهية: ٥٢، وأمالي ابن الشجري: ١٤٨/٣.

(٦) ينظر: الأزهية: ٥٢، وأمالي ابن الشجري: ١٤٨/٣.

الثالث: إذا وقعت بعد (ما) الموصولة الاسمية؛ تشبيها لها بـ (ما) النافية[١]، نحو قول الشاعر:

٢٥-يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[٢]

قال ابن عصفور: "فزاد (إنْ) بعد (ما) وهي اسم موصول؛ لشبهها باللفظ بـ (ما) النافية"[٣].

وقيل بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[٤]، والتقدير: ولقد مَكَّنّاهم فيما مَكَّنّاكم فيه، و (إنْ) زائدة[٥].

قال ابن قتيبة: "وقال بعضهم: أراد: فيما مَكَّنّاكم فيه، و (إنْ) زائدة"[٦].

الرابع: إذا وقعت بعد (ما) المصدرية الظرفية؛ تشبيها لها بـ (ما) النافية[٧].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢١٠، ومغني اللبيب: ٣٨.

(٢) البيت من الوافر، لجابر بن رألان الطائي في النوادر لأبي زيد: ٢٦٤، وورد من غير نسبة في المسائل المشكلة للفارسي: ٢٨١، والكشاف: ٤/٢٣٤، وارتشاف الضرب: ٥/٢٣٩٣، والجنى الداني: ٢١١.

(٣) ضرائر الشعر: ٦٢. وينظر مغني اللبيب:٨٩١

(٤) من الآية ٢٦ من سورة الأحقاف.

(٥) ينظر: الكشاف: ٤/٢٣٤، والدر المصون: ٩/٦٧٥- ٦٧٦، وفتح القدير: ٥/٣٤.

(٦) تأويل مشكل القرآن: ٢٦٣.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/١٤٨، والجنى الداني: ٢١١، ومغني اللبيب: ٣٨.

وقد ذكر ذلك سيبويه في قوله: "وقد تُلْغَى (إنْ) مع (ما) إذا كانت اسْمًا وكانت حينًا"[١]. ومن الشواهد عليها قول الشاعر:

٢٦- وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ[٢]

والشاهد زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية؛ تشبيها لها بـ (ما) النافية[٣].

وعَلَّل الفارسي زيادتها في البيت قائلا: "إنَّ (إنْ) هذه إنما زيدت معها-أي مع (ما) الظرفية-؛ لمشابهة (ما) النافية"[٤].

الخامس: بعد (أَلَا) الاستفتاحيَّة[٥]، ومنه قول الشاعر:

٢٧-أَلاَ إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبًا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا[٦]

أي: أَلَا سَرَى لَيْلِي، و (إنْ) زائدة.

---

(١) الكتاب: ٤/٢٢٢.

(٢) البيت من الطويل، للمعلوط القريعي، وهو من شواهد الكتاب ٤/٢٢٢، والأصول: ٣/١٧٤، والمسائل المشكلة للفارسي: ٢٠٨، والخصائص ١/١١٠، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٨.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/٦١٠.

(٤) المسائل المشكلة: ٢٨٠.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٢١١، ومغني اللبيب: ٣٨.

(٦) البيت من الطويل، ولم أجد من نسبه، وهو من شواهد الجنى الداني:٢١١، ومغني اللبيب: ٣٨، وهمع الهوامع: ٢/١١٨، وخزانة الأدب: ٨/٤٤٣. وتنأى/ تبعد. وغَضُوب: اسم امرأة

المطلب العاشر: زيادة (عَنْ).

نصَّ سيبويه على أن (عَنْ) لا تُزاد[1].

وأجاز الكوفيون زيادتها، ووافقهم ابنُ جنِّي[2] وابنُ مالك[3] والمراديّ[4] وابنُ هشام[5].

واستدلُّوا بقول الشاعر:

٢٨- أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتاها حِمَامُهَا فَهَلاَّ التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[6]

قال ابن جنِّي: "أراد فَهَلاَّ عن التي بين جنبيك تَدفعُ، فزاد(عَنْ)في قوله: (عَنْ بين جنبيكَ) وجعلها عِوضًا عن (عَنْ) التي حذفها، وهو يريدها في قوله: فَهَلَّا التي، ومعناها: فَهَلَّا عَنْ التي، وله نظائر"[7].

---

(١) نقله المرادي في الجنى الداني: ٢٤٨ عن سيبويه، ولم أجده في الكتاب.

(٢) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/ ٢٨٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/١٦١.

(٤) ينظر الجنى الداني: ٢٤٨.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ١٩٨.

(٦) البيت من الطويل، ينسب إلى زيد بن رزين، كما في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/٤٣٦ وهو من شواهد المحتسب ١/٢٨١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١١٦ والجنى الداني: ٢٤٨ ومغني اللبيب: ١٩٨ والتصريح ٣/٥٩، وهمع الهوامع ٤/١٦٣وشرح الأشموني ٢/٢٢٤.

(٧) المحتسب ١/٢٨٢.

وقال ابن هشام: "أن تكون زائدةً للتعويض من أُخرى محذوفة، ثم أورد هذا البيت شاهدًا على زيادتها، ونقل قول ابن جنِّي: "أراد فَهَلَّا تدفعُ عن التي بين جنبيك، فحذفت (عَنْ) من أوّل الموصول، وزِيدتْ بعده"[1].

---

(١) مغني اللبيب:١٩٨

المطلب الحادي عشر: زيادة (في).

أجاز أبو علي الفارسي وابن عصفور(١). مجيء حرف الجر (في) زائدًا في ضرورة الشعر، ولم يثبت ذلك جمهور النحويين (٢).فقد ذكر الفارسي أن المعنى في قول الراجز:

أنا أبو سَعدٍ إذا اللَّيلُ دجا
يُخالُ في سوَادِهِ يَرَنْدَجَا(٣)

هو: يُخالُ سوادُه يَرَنْدَجا، فالسواد هو الذي يُظَن أنه يَرَنْدَج -وهو الجلد الأسود(٤)- لا أنه يُظَنُّ فيه ذلك(٥).

وقال ابن عصفور: "ومنها زيادة (في) نحو قول سويد بن أبي كاهل". وأورد الشاهد السابق وقال: "التقدير تخالَ سوَادَه يَرَنْدَجا"(٦).

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور:٦٧، ولم أجد قول الفارسي هذا في كتبه المعروفة، ونسبه له أبوحيان في ارتشاف الضرب١٧٢٦/٤ وابن هشام في المغني: ٢٢٥ والسيوطي في الهمع ١٩٤/٤.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور:٦٧ وارتشاف الضرب ١٧٢٦/٤ وهمع الهوامع ١٩٤/٤.

(٣) البيتان من الرجز، ينسبان لسويد بن أبي كاهل، وهما من شواهد ضرائر الشعر:٦٦ . وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٦ومغني اللبيب: ٢٢٦ وهمع الهوامع ٤/ ١٩٤ وشرح الأشموني على الألفية ٢١٩/٢، وينظر: شرح شواهد المغني ١/ ٤٨٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٨١/٤.

(٤) ينظر: لسان العرب (ردج) والألفاظ الفارسية المعرَّبة لأدِّشير: ١٦٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٢٧/٤.

(٦) ضرائر الشعر: ٦٧.

وأجاز بعضُ العلماء مجيئ (في) زائدة في الآية: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾(١).

قال المرادي: "التاسع أن تكون زائدة، قال بعضهم بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾.

أي: "اركبوها"(٢). وقال أبوحيَّان: "وقيل: (في) زائدة للتوكيد، أي اركبوها"(٣).

---

(١) من الآية ٤١ من سورة هود.

(٢) الجنى الداني: ٢٥٢. وينظر: مغني اللبيب: ٢٢٦.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٢٤.

المطلب الثاني عشر: زيادة (لا).

تقع (لا) زائدة في الكلام لتقويته وتوكيده[١].

قال الواحدي: "وقد دخلت (لا) زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل وغيره"[٢].

وزيادتها تكون في مواطن:

الأول: إذا وقعت بعد (أَنْ) المصدرية[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٤]، فالمعنى: ما منعك أن تسجد[٥] ؟ بدليل الآية الأخرى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ﴾[٦].

قال الفرَّاء: "المعنى -والله أعلم-: ما منعك أن تَسْجُدَ، و(أنْ) في هذا الموضع تصحبها (لا)، وتكون (لا) صلة"[٧].

وكقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[٨]، أي: لأنْ يعلمَ

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٧٠.

(٢) التفسير البسيط: ٥٥٢/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٤٠/٢، ورصف المباني: ٣٤٣ والإيضاح شرح المفصل: ٢٢٢/٢.

(٤) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٥٧، والصاحبي في فقه اللغة: ١٧٠.

(٦) من الآية ٧٥ من سورة ص.

(٧) معاني القرآن: ٣٧٤/١، وينظر: الكشاف: ٦٩/١، والجنى الداني: ٣٠٣.

(٨) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

أهلُ الكتاب[١].

قال ابن قتيبة: "يريد ليعْلَمَ أهلُ الكتاب أنَّهم لا يقدرون على شيئ، فزاد (لا) في أول الكلام، لأن في آخر الكلام جحْدًا"[٢].

وقال أبو حيَّان: "دلَّ ﴿أَن تَسۡجُدَ﴾ هنا على أنَّ (لا) في ﴿أَلَّا تَسۡجُدَ﴾ زائدة"[٣].

الثاني: إذا وقعت معترضة بين الجار ومجروره، كقولهم: جئتُ بلا زادٍ، غَضِبتَ من لا شَيءٍ، أي: جئت بزادٍ، وغَضِبْت من شيءٍ.

وزيادتها هنا في الإعراب فقط، لا في المعنى[٤].

الثالث: وقوعها بين الجازم ومجزومه[٥]، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ﴾[٦].

الرابع: مجيؤها بعد النفي لتوكيده[٧]، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾[٨].

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢٢/٤، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٣٦/١، والبحر المحيط: ١١/٣.

(٢) تأويل مُشْكِل القرآن: ٢٥٤.

(٣) البحر المحيط: ٣٩٢/٧.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٤٥/١، والجنى الداني: ٣٠٠.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٣٤٣.

(٦) من الآية ٧٣ من سورة الأنفال.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٤١/٢، ورصف المباني: ٣٤٤.

(٨) من الآية ١٠٣ من سورة المائدة.

الخامس: وقوعها زائدة قبل المفعول به، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

٢٨-أَبَى جُودُهُ لَاالْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ
نَعَمْ مِن فَتًى لَايَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُه[١]

في رواية من نصب (البخل)، فالمعنى عند جماعة من العلماء: أبى جودُه البخلَ، و(لا) زائدة[٢].

السادس: في صلة المصدر المؤوّل من أنَّ وصلتها، كقوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[٣]، والمعنى: حَرَامٌ على قريةٍ أهلكناها رجوعُها إلى الدُّنيا[٤].

قال ابنُ قتيبة: "يريد أنهم يَرْجِعون، فزاد (لا)؛ لأنهم لا يرجعون"[٥].

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر ١١٧/١، والخصائص٢٨٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٥/١، وضرائر الشعر: ٧٧، والجنى الداني: ٣٠٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٢١/١، والخصائص: ٢٨٣/٢، وأمالي ابن الشجري: ٥٤٢/٢، ومغني اللبيب: ٣٢٧.

(٣) الآية ٩٥ من سورة الأنبياء.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٥٠/١، وأمالي ابن الشجري: ٥٤١/٢.

(٥) تأويل مشكل القرآن: ٢٥٨.

المطلب الثالث عشر: زيادة (ما).

المقصود بـ (ما) الزائدة: التي يكون دخولها في الكلام وخروجها منه سواء[١].

والمتتبِّع لكلام العرب شعره ونثره يجد مواطن كثيرة جاءت (ما) فيها زائدة، منها:

الأول والثاني: أن تقع بعد (إذا) الظرفية، أو (إنْ) الشرطية[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ ﴾[٣]،ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[٤].

قال الزمخشري: "فإن قلتَ: (ما) في قوله: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا ﴾ ما هي؟ قلتُ: مزيدة للتأكيد، ومعنى التأكيد فيها: أنَّ وقت مجيئهم النارَ لا محالةَ أن يكون وقت الشهادة عليهم"[٥].

الثالث: أن تكون كافَّة عن العمل، وهي المتصلة بـ(إنَّ) وأخواتها، واللاحقة لنحو: قلَّ، وكَثُرَ، وطَالَ، ورُبَّ، والكاف[٦]، وذلك نحو قوله

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٩/٢، والجنى الداني: ٣٣٢.

(٢) ينظر: المفصل: ٣١، وأمالي ابن الشجري: ٥٦٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٢١/٢، ومغني اللبيب: ٤١٣.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة فصلت.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٥) الكشاف: ١٥٠/٤.

(٦) ينظر: الأصول: ٢٥٨/٢، والمسائل المشكلة للفارسي: ٢٨٧، والإيضاح في شرح =

تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾(٤).

الرابع: أن تقع عِوَضًا(٥)، نحو قولهم: (أمَّا أنت منطَلِقًا انطلقتُ)، فـ (ما) زائدة للتعويض، والأصل: انطلقتُ لأنْ كنتَ منطلقًا(٦).

وقولهم: (افْعَلْ هذا إمَّا لا)، وأصله: إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه، و (ما) زائدة(٧).

الخامس: زيادتها بين المتبوع وتابعه(٨) في نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾(٩).

= المفصل: ٢/٢٢١، ورصف المباني: ٣٨٤، والجنى الداني: ٣٣٣.

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) من الآية ١٣٨ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: المسائل المشكلة: ٣٠٣، والجنى الداني: ٣٣٣، ومغني اللبيب: ٤١٠.

(٦) ينظر: الخصائص٢/٣٨٠، والمفصل: ٩٢، وأوضح المسالك: ١/١٨٧.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/١٥١- ١٥٢، وأوضح المسالك: ١/١٩١، وشرح الأشموني: ١/١٢٠.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٤١١.

(٩) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.

قال الفرَّاء: "وأمَّا نصبهم (بعوضة) فيكون من ثلاثة أوجه: أولها: أن توقع الضَّرْب على البعوضة، وتجعل (ما) صلة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾(١)، يريد: عن قَلِيلٍ، المعنى — والله أعلم — إن الله لا يستحْيي أن يضْرب بَعُوضةً فما فوقها مَثَلًا "(٢).

وقال الأخفش: "وقال: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لأنَّ (ما) زائدة في الكلام، وإنما هو إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي أن يضربَ بعوضةً مَثَلًا"(٣).

السادس: زيادتها بين الجار والمجرور(٤)، مثل قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(٥)، أي: فبنقضهم، وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾(٦)، أي: عن قليلٍ، وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾(٧)، أي: من خطيئاتِهم، فـ (ما) في هذه الآيات صلة للتوكيد(٨).

---

(١) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/٢١.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ١/٥٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢١، والأصول: ٢/٢٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٨.

(٥) من الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٦) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٧) من الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٤٤، وفقه اللغة وسرّ العربية: ٢/٥٩٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/٨١٦، والدرّ المصون: ٨/٣٤٢.

قال الفرّاء: "والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجُها فيها سواء ... وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ من ذلك؛ لأن دخولها وخروجها لا يغيّر المعْنَى"[١].

ومنه قول الشاعر:

٢٩-رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ[٢]

فالأصل: رُبَّ ضَرْبَةٍ، و (ما) زائدة[٣].

وكذلك قول الآخر:

٣٠-وَنَنصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[٤]

أي: كالناس، فاتصال حرف الجرّ –الكاف- بـ (ما) الزائدة لم يغيّر حكمها، ولذلك جاء الاسم بعدها مجرورا[٥].

---

(١) معاني القرآن: ٢/٣٩٩- ٤٠٠.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغسّاني في ديوانه: ٨٧، والأزهية:٨٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٦، والجنى الداني: ٤٥٦، ومغني اللبيب: ١٨٣، وأوضح المسالك: ٢/١٥٥، وهمع الهوامع: ٤/٢٣٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٤٥٦، وأوضح المسالك: ٢/١٥٥، وحديث (ما)، أقسامها وأحكامها للدكتور محمد المفدى: ١١٧.

(٤) البيت من الطويل، لعمرو بن براقة في الأمالي للقالي:٢/١٢٢، وهو من شواهد مغني اللبيب:٤١٢، وأوضح المسالك:٢/١٥٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/٣٤٥١، وهمع الهوامع:٤/٢٣١.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٤٨٢، وحديث (ما)، أقسامها وأحكامها: ١١٩.

السابع: زيادتها بعد (أيّ) الشرطية[١]، مثل قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٢]، فالمعنى: أيًّا تدعوا، و(ما) صلة للتوكيد[٣].

الثامن: زيادتها بين المبتدأ وخبره[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[٥]، أي: وقليلٌ هُمْ، فـ (قليلٌ) خبرٌ مقدَّم، و (ما) صلة، و (هُم) مبتدأ[٦].

التاسع: زيادتها بين البدل والمبدل منه، كقول الشاعر:

٣١-وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[٧]

أراد: كأنه حاجبيه مُعَيَّنٌ، و (ما) زائدة[٨].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤١١.

(٢) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/٥٣، والأزهية: ٧٨، والكشاف: ٢/٥١٥.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٩.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة ص.

(٦) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٢/٥٩٦، والدر المصون: ٩/٣٧٢.

(٧) البيت من الكامل، نُسب إلى الأعشى وليس في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب: ١/١٦١، وكتاب الشعر: ٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤١٠، وشرح المفصل: ٣/٦٧، وهمع الهوامع: ٥/٣٤٨، وخزانة الأدب: ٥/١٩٧.

وقوله: لَهِقُ السَّراة: أي أبيض أعلى الظَّهر. ينظر اللسان (لهق).

(٨) ينظر: الكتاب: ١/١٦١، وكتاب الشعر: ١/٧٧، وشرح اللمع لابن برهان: ١/٢٣٠.

قال أبو علي الفارسي: "فقوله: (حاجبيه) بدلٌ من الضمير، و(ما) لا تكون إلا زائدة"[١].

ومن زيادتها في غير ذلك زيادتها بعد الأسماء النكرات.

قال ابن الشجري: "وزادها الأعشى في موضعين من بيت، وهو قوله:

٣٢-إمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لاَ نِعَالَ لَنَا   إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ[٢]

وزادها أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْت في ثلاثة مواضع من بيت، وهو:

٣٣-سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عُشَرٌ مَا   عَائِلٌ مَّا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا[٣]

وهذا يدل على أنَّ (ما) تزاد كثيرًا في كلام العرب، وأنهم جعلوها حرفًا يَبِدُون به كلامَهم"[٤].

قال أبو جعفر النحَّاس -في بيت الأعشى السابق-: "و (ما) زائدة للتوكيد"[٥].

وقال الهَرَوِيّ -عقب ذكره بيت أُمَيَّة السابق-: "الماءات كُلُّها زوائد"[٦].

---

(١) كتاب الشعر: ١/٧٧.

(٢) البيت من البسيط، من قصيدته المعلَّقة، ينظر ديوان الأعشى الكبير:١٠٩وشرح القصائد التسع للنحاس: ٢/٧٠١ والأزهية: ٨٠ وخزانة الأدب: ١١/٣٥١.

(٣) البيت من الخفيف، ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت: ٧٥، والمسائل المشكلة للفارسي: ٣٥٥، والأزهية: ٨١، وسفر السعادة: ٢/٥٥٩، والأشباه والنظائر: ٦/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥/٢٨٣.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٩- ٥٧٠.

(٥) شرح القصائد التسع المشهورات: ٢/٧٠١.

(٦) الأزهية: ٨١.

المطلب الرابع عشر: زيادة (مِنْ).

تأتي (مِنْ) الجارة في الكلام زائدة وغير زائدة، فالزائدة هي التي دخولها كخروجها[١]، وإذا سقطت يبقى الكلام على أصل معناه[٢]، ولها فائدتان:

الأولى: التنصيص على العموم، نحو قولك: ما قام مِنْ رجلٍ، فالكلام قبل دخول (مِنْ) محتمِلٌ لنفي الوحدة، كأنك قلت: ما قام رجلٌ بل رجلان، ويحتمل لنفي الجنس، فلما دخلت (مِنْ) أزالت الاحتمال.

الثانية: توكيد العموم، وذلك مع الألفاظ الدالة على العموم، مثل (أَحَد)، إذ الكلام قبل دخول (مِنْ) وبعده سِيَّانِ، إلا أن (مِنْ) أفادت التوكيد[٣].

ولزيادتها عند البصريين[٤] ثلاثة شروط، هي:

- أن يتقدَّمها نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل).
- أن يكون مجرورها نكرة.
- أن يكون مجرورها فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأً.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/١٣٧.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٥، والأصول: ٢/٢٥٩، والمقرب: ١/١٩٧، وأسرار العربية: ١٤٤، والتسهيل: ١٤٤، ومغني اللبيب: ٤٢٥.

(٤) تنظر هذه الشروط في: المفصل: ٢٨٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٥٥، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٢٣، ومغني اللبيب: ٤٢٥.

وقد وردت شواهد كثيرة على زيادتها، فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾(١)، أي: ما تسقط ورقةٌ، و (ورقة) فاعل، و (من) صلة لاستغراق جنس الورقة(٢).

وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾(٣)، أي: ما يأتيهم ذِكْرٌ مِنْ ربِّهم(٤).

ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾(٥)، والأصل: ما تَرى في خَلْقِ الرحمنِ تَفَاوُتًا، فـ (تَفَاوُت) مفعول (تَرَى)، و (مِنْ) زائدة لاستغراق كلِّ ألوان التفاوت وأشكاله المنفي عن خَلْقِ الرحمن(٦).

وقوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾(٧)، فـ(قلبين) مفعول به لـ (جَعَلَ) و (مِنْ) زائدة، والمعنى: ما جعل اللهُ لرجلٍ قلبين في جوفه.

---

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر: فقه اللغة وسرّ العربية: ٥٩٧/٢، والبحر المحيط: ١٤٩/٤، والدر المصون: ٦٦١/٤.

(٣) الآية ٢ من سورة الأنبياء.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٣٢٠.

(٥) من الآية ٣ من سورة الملك.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٥، والدر المصون: ٣٧٨/١٠.

(٧) من الآية ٤ من سورة الأحزاب.

ومن زيادتها مع المبتدأ قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾(١)، والأصل: هل خالقٌ غيرُ الله؟، فـ (خالِقٍ) مبتدأ، و(مِنْ) صِلَة للتأكيد(٢).

وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾(٣)، أي: مالكم إلهٌ غيره، فـ (إله) مبتدأ، و(مِنْ) صِلَة(٤).

قال المبرّد: "إن شئت كان (غيره) استثناء، وإن شئت كان نعتًا على الموضع، وإنما كان هو الوجه؛ لأن (مِنْ) زائدة لم تحدث في المعنى شيئا..."(٥).

وقد أجاز الأخفش والكوفيون(٦) زيادة (مِنْ) في الإثبات أيضا. وذكروا من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(٧)، وقول العرب: (قدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنِّي حتَّى أَذْهَبَ)، وقولهم: (قدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)(٨).

---

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر.

(٢) ينظر: المفصل: ٣١٩، والدر المصون: ٢١٢/٩.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٢٥٩، والجنى الداني: ٣١٩- ٣٢٠.

(٥) المقتضب: ٣٧٠/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٢٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٥/١، وارتشاف الضرب: ١٧٢٣/٤، والجنى الداني: ٣١٩، ومغني اللبيب: ٤٢٨.

(٧) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٨) ينظر قول العرب هذا في معاني القرآن للأخفش: ٩٩/١، والخصائص: ١٠٦/٣.

المطلب الخامس عشر: زيادة (إلى).

(إلى) من حروف المعاني، وهي حرف دال على انتهاء الغاية.

وذكروا لها ثمانية معانٍ، منها أنها تكون للتوكيد. ومعنى ذلك أنها تأتي زائدة.

والذي أثبت زيادتها الفرّاء[١]، مستدلًا على ذلك بالقراءة الشاذة ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ﴾[٢] بفتح الواو[٣]. أي تهواهم، و(إلى) زائدة .

ولم يثبت الجمهور زيادة (إلى) وخرَّجوا هذه القراءة على تضمين (تَهْوَى) معنى (تَمِيل) أو أن الأصل (تهوِي) بالكسر، فَقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا[٤].

قال ابنُ مالك: "وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل (تهوِي) فجُعِل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في (رَضِيَ): رَضَى، وفي (ناصِيَة): ناصاة، وهي لغة طائية"[٥].

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٨/٢.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٣) وهي قراءة جعفر بن محمد ومجاهد واليماني ومسلمة بن عبد الله. ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٦٩ والمحتسب لابن جني ٣٦٤/١ والبحر المحيط ٤٣٣/٥.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٣ ومغني اللبيب: ١٠٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٣.

وعَلَّق ابنُ هشام على كلام ابن مالك بقوله: "وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرُّك الياء في الأصل"[١].

---

(١) مغني اللبيب: ١٠٥.

المطلب السادس عشر: زيادة (ثُمَّ).

الأصل في (ثُمَّ) أن تكون عاطفة، فتقتضي التشريك في الحكم، والجمع والترتيب والتراخي[١].

قال ابن أبي الربيع: "اعلم أن (ثُمَّ) وُضِعت للدلالة على ثلاثة أشياء: الجمع، والترتيب، والْمُهلة والتراخي"[٢].

وقد اختلف النحويون في جواز زيادتها، فأجازها الكوفيون[٣] والأخفش[٤]، واستدلُّوا على زيادتها بما يأتي:

أولا: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٥]، قالوا: إن (ثُمَّ) في الآية زائدة، وجملة ﴿تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ جوابٌ للشرط[٦].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٤٢٦، ومصابيح المغاني في حروف المعاني: ٢٢٢.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣٣٨/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٨، وشرح الكافية الشافية: ١٢٥٨/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤، ومغني اللبيب: ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٦٥٤/٢، ومغني اللبيب: ١٥٩، ومصابيح المغاني في حروف المعاني: ٢٢٤.

(٥) من الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٦) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٨، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٨١٠.

ثانيا: قول زُهَيْر بن أبي سُلْمَى:

٣٤-أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى
فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا[١]

ف (ثُمَّ) في البيت زائدة على رأي الأخفش والكوفيين[٢].

قال ابن يعيش[٣]: "والكوفيون -أيضًا- يرون زيادة (ثُمَّ) كزيادة الفاء والواو عندهم، ثم ذكر البيت السابق، وقال: وعلى هذا تأوَّلوا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾"[٤].

أما البصريون فلم يجيزوا زيادتها، وأجابوا عن وجه الاستشهاد من الآية بأنَّ ذلك على تقدير الجواب، وعن البيت بزيادة الفاء[٥].

قال ابن مالك بعد أن ذكر البيت السابق: "وزعم الأخفش أن الزائد في هذا البيت، (ثُمَّ) لا الفاء، والفاء أولى بالزيادة؛ لأن زيادتها قد كثُرت،

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٤٠، وفيه: (وَأَنِّي) مكان (فَثُمَّ)، وسر صناعة الإعراب: ٢٦٤/١، وأمالي ابن الشجري: ٩٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٦/٣، ومغني اللبيب: ١٥٩، ومصابيح المغاني في حروف المعاني: ٢٢٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٩٠/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

(٣) شرح المفصل: ٩٦/٨.

(٤) من الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٤٦/١، ومغني اللبيب: ١٥٨، ومصابيح المغاني في حروف المعاني: ٢٢٤.

وزيادة (ثُمَّ) لم تكثُر، ولأن زيادة حرف واحد أولى من زيادة ثلاثة أحرف"[1].

وكذلك ذهب أبو حيَّان إلى أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأمَّا ما جاء على خلاف ذلك فيُؤَوَّلُ[2].

قال: "ودعوى أنَّ (ثُمَّ) زائدة وجواب (إذا) ما بعد (ثُمَّ) بعيدٌ جِدًّا، وغيرُ ثابتٍ مِن لسان العرب زيادةُ (ثُمَّ)"[3].

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٢/٦٥٤، وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٥٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٩٨٩.

(٣) البحر المحيط: ٥/١١٣.

المطلب السابع عشر: زيادة (عَلَى).

وردت زيادة (على)- قليلًا- دون تعويض[1].

فمن مجيئها زائدة قول الشاعر:

٣٥- أَبَى اللهُ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ[2].

قال ابن مالك: "فزاد (على) لأن (تَرُوقُ) متعدٍّ مثل (أَعْجَبَ)؛ لأنهما بمعنى واحد"[3].

ثم ذكر شاهدًا على مجيئها زائدة من الحديث الشريف.

قال: "وفي الحديث: **(مَنْ حَلَفَ على يَمِينٍ فرأى غيرَهَا خيرًا منها فليكَفِّرْ عن يمينِهِ ولْيَفْعَل الذي هو خَيْرٌ)**[4].

والأصل مَنْ حَلَفَ يَمِينًا"[5].

---

(١) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: ٤١٨ والجنى الداني: ٤٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي –رضي الله عنه- في ديوانه:٤١ وأدب الكاتب لابن قتيبة: ٤١٨وضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٥، وارتشاف الضرب ٤/١٧٣٦، والجنى الداني: ٤٧٩، ومغني اللبيب: ١٩٢، والتصريح ٣/٥٤، وهمع الهوامع ٤/١٨٧، وخزانة الأدب ١٠/١٤٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٦٥.

(٤) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه -كتاب الأيمان- باب (نَدْب مَن حَلَفَ يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خيرٌ ويكفِّر عن يمينه) وهو في الجامع الصغير للسيوطي ٢/١٠٦٧.

(٥) شرح التسهيل ٣/١٦٥.

المطلب الثامن عشر: زيادة (إلَّا).

ذكر المرادي[١] وتبعه ابنُ هشام[٢] أن (إلَّا) تأتي على أربعة أوجه: فتأتي حرف استثناء، وبمعنى (غير)، وبمعنى الواو، وزائدة عند الأصمعي والمازني[٣] وابن جنّي[٤].

واستشْهدا على زيادتها بقول ذي الرُّمَّة:

٣٦- حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً
عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا[٥]

قال ابن يعيش: "قال المازني: (إلَّا) فيه زائدة، والمراد: ما تَنْفَكُّ مُنَاخَةً"[٦].

وتخريج البيت على رأي القائلين بزيادة (إلَّا)، أن المعنى: ما تَنْفَكُّ مُنَاخَةً، و(إلَّا) زائدة؛ لأن (ما زَالَ) وأخواتها لا تدخل (إلَّا) على خبرها؛ لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول (إلَّا) عليها[٧].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥١٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٩٨- ١٠٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥١٠، ومصابيح المغاني: ١٢٠.

(٤) ينظر: المحتسب: ٣٢٨/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه: ١٧٣، و الكتاب: ٤٨/٣، والمفصل: ٢٦٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٨/٢، وهمع الهوامع: ٩٧/٢. والحَرَاجيج: الضُّمَّر، جمعُ حُرْجُوج، وهي الناقة الضامرة. ينظر: تهذيب اللغة: ١٣٩/٤.

(٦) شرح المفصل: ١٠٧/٧.

(٧) ينظر: المحتسب: ٣٢٩/١، والمفصل: ٢٦٧، والجنى الداني: ٥٢١.

قال ابن أبي الربيع: "إلَّا هنا زائدة، ألا ترى أنَّك إذا قلت: حراجيج ما تنفكُّ إلَّا مُناخةً فالمعنى معنى: ماتنفكُّ مُناخةً ... ولا أعرف هذا جاء إلَّا في هذا البيت"[١].

وأجاز ابن جنِّي زيادتها في قراءة ابن مسعود والأعمش[٢] قوله تعالى: ((وَإِنْ كُلٌّ إِلاَّ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ))[٣]، أجاز أن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، و(إلا) زائدة[٤].

كما أجاز زيادتها – أيضا- في قول الشاعر:

٣٧- أَرَى الدَّهْرَ إِلا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ   وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلا مُعَذَّبَا[٥]

والتقدير: أرى الدَّهرَ مَنْجَنُونًا بأهله، و (إلَّا) زائدة[٦].

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٣٦/٢.

(٢) تنظر هذه القراءة في إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٥/٢، والمحتسب: ٣٢٨/١ والكشّاف: ٣١٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: ٥٢٨/٣، والبحر المحيط: ٢٦٦/٥، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب: ١٥١/٤.

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٤) ينظر: المحتسب: ٣٢٨/١.

(٥) البيت من الطويل، نسبه ابن جنِّي إلى بعض العرب في المحتسب: ٣٨٢/١، وهو من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٨/٢، ومغني اللبيب: ١٠٢، وهمع الهوامع: ١١١/٢. والمنجنون: الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه. ينظر: لسان العرب: (جنن) ١٩١/١٣، وخزانة الأدب: ١٣٢/٤.

(٦) ينظر: المحتسب: ٣٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٨/٢.

وهذا على الرواية الثانية غير المشهورة، أما الرواية المشهورة فهي:

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنجَنُونًا بِأَهْلِه[١]

ولا شاهد فيها. وَنصَّ أبو حيان[٢] والمراديُّ[٣] والسمينُ الحلبي[٤] على أن زيادة (إلَّا) في كلام العرب ضعيفة.

وسبب ذلك أنه لم تثبت زيادتها في مكان مقطوع به، إضافةً إلى أن القائلين بزيادتها لم يذكروا سوى هذين الشاهدين على زيادتها.

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٢، وخزانة الأدب: ٤/١٣٠- ١٣١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١/٦٥٨.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٢٠.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٢/٢٣٣.

المطلب التاسع عشر: اللواحق من الحروف ونحوها.

يراد باللواحق كل ما يلحق آخر الكلمة بسبب الإعراب أو التنوين أو التأنيث أوشبهه أو الوقف أو النسب أو الندبة أو الإنكار أو التذكّر.

وعلى ذلك يكون هذا اللاحق للكلمة زائدًا، لأنه ليس من أصل اللفظ.

فزيادة الإعراب: إلحاق آخر المعرَب حركةً أو حرفًا زائدًا عن أصل الكلمة.

فالاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم لم تزاد عليها علامات الإعراب الأصلية.

والمثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة والفعل المضارع -في بعض حالاته- تزاد عليها علامات الإعراب الفرعية.

وتزاد الألف والنون في المثنى المرفوع، والياء والنون في المثنى المنصوب أو المجرور.

وفي جمع المذكر السالم يُزادُ واو ونون عند رفعه، وياء ونون في حالتي نصبه وجره.

ويُزاد في الأسماء الستة واو رفْعًا، وألف نصْبًا، وياء جرًّا.

قال المراديّ: "الإعراب زائد"[١].

فكلُّ علامات الإعراب -حروفًا كانت أوحركاتٍ- زوائد.

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/٧٠.

قال سيبويه –وهو يتحدث عن علامات الإعراب الفرعية-: "واعلم أنك إذا ثَنَّيْتَ الواحد لحِقتْه زيادتان، الأولى حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واوا، ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحًا ما قبلها... وتكون الزيادة الثانية نونًا، كأنها عوضٌ لَمَّا مُنِع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين، وإذا جمعْتَ على حَدِّ التثنية لحِقتْها زائدتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين، والثانية نون...وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمِين، ومررت بالمسلمِين... وعُلِمَ أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحِقتها ألف ونون... وكذلك إذا لحِقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلَّا أنَّ الأولى واو مضموم ما قبلها؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء ... وهو قولك: هم يفعلونَ"(١).

وقال الزجّاجي في زيادة الإعراب: "إن الإعراب دالٌّ على المعاني، وإنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه"(٢).

وزيادة التنوين تكون في آخر الأسماء.

ويُعَرِّفُ النحويون التنوين بأنه نون زائدة ساكنة تزاد في آخر الاسم المعرَب، وتثبت في الوصل دون الوقف(٣).

---

(١) الكتاب: ١/١٧- ١٩.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٧٢.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٧٤، وشرح الأشموني: ١/٦٣.

قال العكبري: "المستحقُّ للتنوين الاسم النكرة المذكَّر؛ لأن الغرض من زيادة التنوين التنبيه على خفة الاسم"(١). تقول: جاء زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ.

وعقد مسألة للخلاف بين النحويين في علة زيادة التنوين، ورجَّح فيها مذهب البصريين، قال: "العلة في زيادة تنوين الصَّرف على الاسم أنَّه أُريد بذلك بيان خِفَّة الاسم وثِقَل الفعل"(٢).

وأقسام التنوين كثيرة، أوصلها بعضُ النحويين إلى عشرة أقسام، وهي: تنوين التمكين، والتنكير، والعِوَض، والمقابلة، والترنُّم، والتنوين الغالي، وتنوين التناسب، وتنوين الضرورة، والتنوين الشاذّ، وتنوين الحكاية(٣).

وَذِكْرُ أمثلة هذه الأقسام يطول ويخرج عن موضوع البحث.

وزيادة التأنيث تكون بإضافة علامة من علامات التأنيث في آخر الاسم المراد تأنيثه. وعلاماته ثلاث: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة.

وكلّها تلحق آخر الاسم زوائد للدلالة على التأنيث، أو للفصْل بين المذكر والمؤنث في الصفات وأسماء الأجناس أو للمبالغة ونحوهامن الأغراض، فالتاء زائدة في آخر الاسم المؤنث بها، تقول: هندٌ قائمة، وليلى صائمة(٤).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٧٦.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٢٢، ٢/١٩٩، ٤/٢٠٦، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/١٤٠- ١٥٧، وشرح الأشموني: ١/١٢.

(٤) ينظر: الأصول: ٢/٨٣- ٨٤، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٧٣٣.

وألف التأنيث المقصورة ألف زائدة مفردة، نحو: عَطْشَى، وَسَكْرَى.

وألف التأنيث الممدودة ألف قبلها ألف زائدة، هذا أصلها، ثم قلبت الألف الثانية همزة، على الأصح من مذاهب النحويين(١). ومثالها: حَمْرَاء وصَحْرَاء، وقَاصِعَاء(٢).

وعرَّف ابنُ مالك الاسم الممدود فقال: "الممدود من الأسماء هو المتمكِّن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة"...والتقييد بالزيادة يخرج نحو: (دواء)، فألفه منقلبة عن أصل، ومدُّها عارض"(٣).

وزيادة شِبْه التأنيث هي زيادة الألف والنون في آخر العَلَم أوالصفة.

قال أبو علي الفارسي: "الألف والنون في آخر (سَكْران) يشبهان ألفي التأنيث، لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه، كامتناعها من الدخول على حمْراء وطرْفاء، وهما زائدتان زيدتا معًا، كما أن ألفي التأنيث كذلك"(٤).

وزيادة الوقف أربعة أشياء:

الأول: زيادة هاء السكت، وهي هاء تجتلب بعد الوقف على الكلمة، نحو قولهم في الاستفهام: لِمَه؟ وفي القرآن الكريم: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾(٥).

(١) ينظر: المقتضب: ٨٤/٣، وسرصناعة الإعراب٨٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك٩٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٧/٥.

(٢) القاصِعاء: جحر اليربوع. ينظر: لسان العرب (قصع).

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٧٦٠/٤.

(٤) الإيضاح العضدي: ٣٠٨.

(٥) الآيتان ٢٨، ٢٩ من سورة الحاقة.

ولزيادة هاء السكت في الوقف مواضع ثلاثة مطَّردة هي:

في الوقف على الفعل المعتلّ المحذوف الآخر للجزم، أو للبناء، نحو: لم يَرَهْ، ولم يَعِهْ، وَعِهْ.

وفي الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، نحو: على مَهْ؟ وَلِمَهْ؟ ومَجِيء مَهْ؟

وفي الوقف على المبني على حركةٍبناءً لازمًا،نحو: غُلامِيَهْ، وكِتَابِيَهْ، وَأَنَهْ، وأكرمتكَهْ(١).

قال ابن مالك: "ومن خواصِّ الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزاد بعد ياء المتكلم، وبعد الفعل المحذوف الآخر جزمًا أو وقفًا، وبعد(ما) الاستفهامية المجرورة الموضع"(٢).

والثاني: زيادة التضعيف، وهي تشديد الحرف الموقوف عليه، مثل: هذا مُسْتَكمِلُّ، بالتضعيف. والغرض منه بيان أن الحرف متحرك في الأصل(٣).

ويشترطون لزيادته أن يكون ما قبل آخره متحركًا، فلا يُوقف بالتضعيف على نحو: زَيْد وَبَكْر. وألَّا يكون الحرف الموقوف عليه همزة لثقلها، نحو: مُسْتَهْزِئ، وَخَطَأ. وألا يكون حرفًا معتلًا، نحو: رَضِيَ، وَسَرُوَ(٤).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٨١٢، وأوضح المسالك: ٢٩٢/٣، وهمع الهوامع: ٢١٧/٦.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٩٩٨/٤.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٣٤٩/٥، وهمع الهوامع: ٢٠٩/٦.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢٤٩/٥.

وقد ورد شاهد لزيادة التضعيف في قوله تعالى: ﴿مُسْتَطَرٌّ﴾[1] بتضعيف الراء في قراءة[2].

ومن زيادة التضعيف قول الراجز:

٣٨-مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا[3]

قال ابن مالك: "فأعطى الباء في الوصل من التضعيف ما كان يُعطيها لو وقف عليها، فقال: القَصَبَّا[4]".

والثالث: زيادة الحكاية: وهي إلحاق آخر الاسم حركةً أو حرفًا في الاستفهام عند الوقف عليه.

قال ابن مالك: "إن سُئِل بـ (أيّ) عن مذكّر منكَّر حَكَى فيه وصلًا ووقفًا ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمعِ تصحيحٍ موجودٍ فيه، أو صالحٍ لوصفه"[5].

---

(١) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٢) نسبت هذه القراءة للأعمش في البحر المحيط: ٥٠١/١، ومعجم القراءات للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب: ٢٤٢/٩.

(٣) من الرجز، ينسب لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وورد في شرح المفصل ٦٨/٩، وشرح عمدة الحافظ: ٩٨٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠١/٤، والتصريح ٢٧٤/٥.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢٠٠١/٤.

(٥) المصدر نفسه ١٧١٧/٤، وينظر: الكتاب ٤٠٨/٢، والتصريح ٥٢٦/٤.

ثم مثّل لزيادة الحكاية بقوله: "كقولك لمن قال: رأيت رجلًا وامرأةً وغلامين وجاريتين وبَنِينَ وبناتٍ: أيًّا وأيَّةً وأيَّيْنِ وأيَّتَيْنِ وأيِّينَ وأيَّاتٍ؟

ولمن قال: رأيت رَجُلًا: مَنَا؟ ولمن قال: مررت برجلٍ: مَنِي؟ وتقول لمن قال: رأيت امرأة: مَنَهْ؟ أو مَنَتْ؟ ولمن قال: رأيت رَجُلَين: مَنَيْنِ؟ ولمن قال: رأيت رجالًا: مَنِينَ؟ ولمن قال: رأيت امرأتَيْنِ: مَنَتَيْنِ؟ ولمن قال: رأيت نساء: مَنَات؟

وزيادة الحكاية في الوصل لا تصحّ، وأمّا قول الشاعر:

٣٩-أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ
فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا[1]

فهو شاذٌّ من وجهين: أنه حَكَى مقدَّرًا غير مذكور، وأنه أثبت زيادة الحكاية في الوصل، وحقُّها ألّا تثبت إلّا في الوقف.

والرابع: زيادة الإطلاق، وهي زيادة حرف مدّ آخر القوافي المتحرّكة عند الوقف عليها. قال ابن يعيش:"ولو وقعت (مَنْ) قافية لأُطْلِقَت إلى الفتح، وكان زيادة الإطلاق ألفًا"[2].

---

(١) البيت من الوافر، ينسب لشمير بن الحارث الضبي في النوادر لأبي زيد: ٣٨٠، وهو من شواهد الكتاب ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤.

(٢) شرح المفصل ٥٢/٩.

ومن شواهد زيادة الإطلاق قول جرير:

٤٠- أقلّي اللومَ عاذِلَ والعِتَابَا

وقُولِي إنْ أصَبْتُ لقد أصَابَا[1]

وزيادة النسب: ياء مشدّدة في آخر النسبة .

والنسب في اصطلاح النحويين: هو إلحاق ياء مشدّدة في آخر الاسم لتدلّ على نسبته إلى المجرد منها[2].

وجعل ابن مالك الياء المشدّدة للنّسب زائدة، فقال في باب النسب:

يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَب وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَب[3]

قال المكودي: "يعني: أنه إذا أريد أن يُنسب اسم إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ زِيدَ في آخره ياءٌ مشدَّدة، وكُسِرَ ما قبلها..."[4].

وقال ابن العيني: "إذا أُرِيد نسبة شيء إلى شيء زيد فيه ياء مشدَّدة كياء الكرسيّ، ونُقِل إعرابه إليه"[5].

فياء النسب زيادة على الكلمة ليست من أصلها.

(١) البيت من الوافر، في ديوانه ٢/٨١١، وهو من شواهد سيبويه ٤/٢٠٥ والخصائص ٢/٩٦ وسر الصناعة ٢/٤٧١ والإنصاف ٢/٦٥٥ وشرح عمدة الحافظ: ٩٨ ورصف المباني: ١٢١ وأوضح المسالك١/١٦ ومغني اللبيب: ٤٤٧ وهمع الهوامع ٢/٨٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٦/١٥٤، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٢.

(٣) ألفية ابن مالك: ٩٤.

(٤) شرح الألفية للمكودي: ٢١٢، وينظر: همع الهوامع ٦/١٥٤.

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن العيني: ٣٣٧.

ومثْل ياء النسب في الزيادة الياء الزائدة في كُرْسِيٍّ وَأَحْمَرِيٍّ وَدَوَّارِيٍّ[1].

وزيادة الإنكار هي زيادة تلحق آخر الاسم عند الإنكار في الاستفهام.

وعرَّفها ابن مالك بأنها "مدَّة زائدة تَلْحق المحكِي بعد همزة الاستفهام، متصلة بآخره، مجانسة لحركته"[2].

وقد عقد لها سيبويه بابًا في كتابه، فقال: "هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرتَ أن تثبتَ رأيه على ما ذكر، أو تُنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر، فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها الذي ليس بينه وبينها شيءٌ، فإن كان مضمومًا فهي واو، وإن كان مكسورًا فهي ياء، وإن كان مفتوحًا فهي ألف، وإن كان ساكنًا تحرَّك؛ لئلا يسكَّن ... فإن ذكر الاسم مجرورًا جرَرْته، أو منصوبًا نصبْته، أو مرفوعًا رفعته، وذلك قولك إذا قال: رأيت زيدًا: أزَيْدَنيه؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ: أزَيْدِنيه؟ وإذا قال: هذا زيد: أزَيْدُنِيه[3]"؟

وذكر شاهدًا من كلام العرب على زيادة الإنكار، قال: "وسمعنا رجلًا من أهل البادية قيل له: (أتخرجُ إنْ أخْصَبَت الباديةُ؟ فقال:أَنَا إنِيه)؟ منكِرًا لرأيه أن يكون على خلاف أن يَخرج"[4].

(١) ينظر: الخصائص ٣/١٠٤، وشرح الأشموني على الألفية ٣/٧٢٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٩.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٤٢٠.

وقال الزمخشري: -عن زيادة الإنكار- "هي زيادة تلحق الآخِر في الاستفهام على طريقين، أحدهما: أن تَلْحَق وحدها بلا فاصِل، كقولك: أزيدُنيه؟ والثاني: أن تفصِل بينها وبين الحرف الذي قبلها (إنْ) مزيدة، كالتي في قولهم: (ما إنْ فَعَلَ) فيقال: أزيدُإنيه؟"(١)

وزيادة التذكر: شبيهة بزيادة الإنكار، فهي زيادة حرف في آخر الكلمة لتذكُّرِ ما يأتي بعده من كلام .ومثَّل لها الزمخشري "بقول الرجل في نحو: قالَ ويقولُ ومِن العامِ: قالا، فيمدّ فتحة اللام، ويقولو، ومن العامِي، إذا تذكّر ولم يُرِد أن يقطع كلامه. وهذه الزيادة في اتِّباع ماقبلها، إن كان مُتحرِّكًا بمنزلة زيادة الإنكار، فإذا سكَّن حرَّك بالكسر"(٢).

ووضّح هذا ابنُ يعيش بقوله: "فإن كان قبل المتوقَّع حرفٌ مُتحرِّك فإن كان مفتوحًا ألحقته ألفًا،نحو: قالا، وإن كان مضمومًا ألحقته واوًا، نحو: يقولو، وفي المكسور ياء، نحو: من العامِي، إذا تذكّر ولم يرِد أن يقطع، فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنًا نحو لام المعْرفة في الغلام والرجل فإنه يُكْسَر تشْبيهًا بالقافية المجرورة..."(٣).

---

(١) المفصَّل: ٣٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣٥.

(٣)شرح المفصّل ٥٢/٩.

المبحث الثاني: زيادة الأسماء

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: زيادة الضمير.

المطلب الثاني: زيادة اسم الإشارة.

المطلب الثالث: زيادة الظرف.

المطلب الرابع: زيادة المضاف.

المطلب الخامس: زيادة (مَن).

المطلب الأول: زيادة الضمير.

الضمير الزائد يسمَّى عند البصريين فَصْلًا[١]، وعند الكوفيين عِمَادًا[٢]، ولا موضع له من الإعراب، حتى عدَّه بعضهم حرفًا.

قال الرَّضِيّ: "الأظهر عند البصريين أنه اسم مُلْغَى، لا محلَّ له، بمنزلة (ما) إذا أُلغيت في نحو (إنَّما)، ولهذا قال الخليل: واللهِ إنه لعظيمٌ؛ لأن إلغاء الاسم ليس بسهلٍ، كإلغاء الحرف"[٣].

والغرض منه توكيد الكلام، والإشعار بتمام الاسم الذي قبله وكماله، وأن الاسم الوارد بعده يكون خبرا وليس صفة[٤].

وذهب كثير من العلماء إلى جواز زيادته في الكلام، ومنهم سيبويه[٥] والأخفش[٦] والمبرد[٧] وابن السراج[٨]، والفارسي[٩].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٠، والأصول: ٢/١٢٥، والمفصل: ١٣٢، وارتشاف الضرب: ٢/٩٥١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٠٤، والكشاف: ٤/٢٠٠، والمفصل: ١٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٩٦.

(٣) شرح الكافية للرضي- القسم الثاني: ١/١٧٦.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٥١٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/١٣٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩١.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/٣٤٨.

(٧) ينظر: المقتضب: ٤/١٠٣.

(٨) ينظر: الأصول: ٢/١٢٥.

(٩) ينظر: كتاب الشعر: ١/٧٠.

ولا تجوز زيادته إلا بين معرفتين، أو ما يقرب من المعرفة، أو بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم (إنَّ) وخبرها، أو مفعولي ظنَّ وعَلِمَ[١].

ومما جاء من الشواهد على زيادته قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٢]، فـ (أولئك) مبتدأ، و (المفلحون) خبر، و(هم) فَصْل أُتي به للتوكيد[٣].

وقال النحّاس في إعراب قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[٤]: "إن شئت كانت(هم) زائدة، و(الخاسرون) الخبر"[٥].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[٦]، قال الأخفش: "فنصب (الحقَّ)؛ لأن (هو) -والله أعلم- جُعِلت ها هنا صلة في الكلام زائدة توكيدا، كزيادة (ما)، ولا تُزاد إلَّا في كلِّ فعْلٍ لا يَسْتَغْني عن خبر، وليست (هو) بصفة لـ (هذا)"[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٩٢/٢، والمقتضب: ١٠٤/١، والأصول: ١٢٥/٢، والتبصرة والتذكرة: ٥١٢/١.

(٢) من الآية ٥ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١٣٣/١، والبحر المحيط: ١٦٩/١.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة البقرة.

(٥) إعراب القرآن ٢٠٦/١.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة الأنفال.

(٧) معاني القرآن: ٣٢١/١.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١]، فـ (الظالمين) خبر (كان)، و (هم) فصل[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[٣]، فنصب (خيرا) على أنه المفعول الثاني لـ (يحسبن)، و (هو) فصل[٤]. قال سيبويه: "كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البُخل هو خيراً لهم، ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطَب بأنه البُخل، لذكره يبخلون ... فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تُغيِّر ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر"[٥]. وقال الفرَّاء: ومن قرأ بياء جعل (الذين) في موضع رفْع، وجعل (هو) عِمادًا للبخل المضمر[٦].

---

(١) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢٠٠/٤، والبسيط في شرح الجمل: ٧٠٢/٢، والبحر المحيط: ٢٧/٨.

(٣) من الآية ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٤) ينظر: الكشاف: ٣٤١/١.

(٥) الكتاب: ٣٩١/٢.

(٦) معاني القرآن: ١٠٤/١.

المطلب الثاني: زيادة اسم الإشارة.

يُزاد اسم الإشارة في الكلام لتوكيده، ولا يكون له موضع من الإعراب، ودخوله في الكلام كخروجه، بحيث لو سقط لبقي الكلام على أصله ولم يختلّ.

والشواهد على زيادة اسم الإشارة في القرآن الكريم وكلام العرب قليلة.

فمما ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1]، قيل: (ذلك) زائدة، و (خير) خبر[2].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[3]. قال الفارسي: "(ماذا) تُستعمَل على وجهين،أحدهما أن يكون (ما) مع (ذا) اسمًا واحدا...فقوله تعالى "ماذا ينفقون" بمنزلة قوله: ما ينفقون"[4].

فيظهر من هذا التفسير أنه يرى زيادة اسم الإشارة (ذا) بعد (ما) الاستفهامية .

وقول العرب: (ماذا صنعتَ)؟ أجاز فيه الكوفيون وابن مالك[5] أن تكون (ما): استفهامية، و (ذا) زائدة[6].

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ٢/٢٥٧.

(٣) من الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢/٣١٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٢٨٢.

(٦) ينظر: تفسير ابن أبي الربيع: ١/٣٦٢، ومغني اللبيب: ٣٩٧، وأوضح المسالك: ١/١١٣، والدر المصون: ١/٢٣٠، وحديث (ما) للدكتور محمد المفدّى: ٦٧.

ويرى الرضيّ زيادة (ذا) بعد (ما) الموصولة، فهو يقول: "جاءت (ذا) زائدة بعد (ما) الموصولة، قال:

٤١- دَعِي ماذا عَلِمْتِ سأتَّقِيهِ   ولكِنْ بالمُغيَّبِ نبِّئِيني[1]

وعلى قوله يكون الأصل: دَعِي ما عَلِمْتِ، و(ذا) الإشارية زائدة.

---

(١) شرح الكافية – القسم الثاني ١/٢٧٠، والبيت من الوافر للمثقّب العبدي في ديوانه: ٢١٣، وهو من شواهد سيبويه ٢/٤١٨، ومغني اللبيب: ٣٩٦، والمقاصد النحويّة ١/١٩٣، وهمع الهوامع ١/٢٩١، وخزانة الأدب ٦/٣١٢.

المطلب الثالث: زيادة الظرف.

ذكر أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾[1]، أن الظرف (إِذْ) زائد. قال:"معناه: وقلنا للملائكة، و(إِذْ) من حروف الزوائد"[2].

وذهب ابن قتيبة إلى أنَّ (إذْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[3]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾[4] زائدة[5].

وذكر ابن الشجري زيادة (إذْ) في قولهم: (بَيْنَمَا زيدٌ قائمٌ إِذْ جَاءَ عَمرٌو)، ونَسَب هذا القول لبعض النحويين [6].

ويرى أبو عبيدة زيادة الظرف (إذا) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

٤٢- فإذا وذَلِكَ لامَهَاهَ لِذِكْرِهِ   والدَّهْرُ يُعْقِبُ صَالِحًا بِفَسَادِ[7]

قال: "معناها: وذلك لامَهَاه لذِكْرِه، لاطعْمٌ ولافضْلُ "[8].

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة البقرة.
(٢) مجاز القرآن: ٣٦/١.
(٣) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.
(٤) من الآية ١٣ من سورة لقمان.
(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٦٣.
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٠٤/٢.
(٧) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر من قصيدة مفضَّلية،ينظر شعره المجموع في (الصبح المنير): ٢٩٨ والمفضليات:٢٢٠ ومجاز القرآن ٣٧/١ والصاحبي: ١٤٤ ولسان العرب (مهه).
والمَهاه بالهاء لا بالتاء: النَّضارة والحُسْن . ينظر: اللسان (مهه)
(٨) مجاز القرآن: ٣٧/١.

وبقول الآخر:

٤٣-حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ   شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرُدَا[1]

قال: "معناه: حتى أسلكوهم "[2]، ولذلك لم يأت لها جواب.

قال ابن دريد: "قال أبوحاتم: قال أبوعبيدة: هذا مكفوف عن خبره، لأن هذا البيت آخر القصيدة، قال أبوحاتم: فذكرت ذلك للأصمعي، فقال: وما ابنُ الصبَّاغ وهذا؟ وإنما وجه الكلام: أسلكوهم شَلًّا، فكأن (شَلًّا) عند الأصمعي الجواب"[3].

والجمهور على عدم مجيء (إذا) زائدة، وذكروا أن جواب (إذا) في البيت الفعل المقدَّر قبل المصدر (شَلًّا)، والتقدير: شَلُّوهم شَلًّا[4]

وقال ابن فارس: "وزعم قوم أن (إذا) تكون لغوًا وفضْلًا، وذكروا قوله جلّ ثناؤه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[5] قالوا: تأويله: انشقت السماء.

وأنكر ناسٌ هذا وقالوا: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[6] لها جواب مضمر "[7].

---

(١) البيت من البسيط، وهو منسوب إلى عبد مناف بن ربع الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين٤٢/٢، ومجاز القرآن ٣٧/١، وجمهرة اللغة ٨٥٤/٢ والصاحبي: ١٤٣، وأمالي ابن الشجري ١٢٢/٢ والإنصاف ٤٦١/٢، وخزانة الأدب ٣٩/٧.
وقُتَائِدة: اسم موضع. ينظر: لسان العرب: (قتد).
(٢) مجاز القرآن ٣٧/١.
(٣) جمهرة اللغة ٨٥٤/٢.
(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ١٢٢/٢.
(٥) الآية ١ من سورة الانشقاق.
(٦) الآية ١ من سورة الانشقاق.
(٧) الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٣.

المطلب الرابع: زيادة المضاف.

وردت شواهد تدل على زيادة عدد من الكلمات في حال كونها مضافة، وفيما يلي ذكر للكلمات التي قيل بزيادتها والشواهد عليها:

فمن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[١]، ذهب أبو عبيدة إلى زيادة كلمة (اسم)، والتقدير: بالله الرحمن الرحيم[٢].

وقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[٣]، والمعنى: بالله إجراؤُها وإرساؤُها، صرَّح بذلك الثَّعالبي[٤]، وأجازه الزمخشري[٥].

وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾[٦] أي: تبارك ربُّك، ذكر ذلك ابنُ قتيبة[٧].

ومن الأسماء التي قيل بزيادتها -وهي مضافة- كلمة (مِثْل)، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا﴾[٨].

---

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٢) ينظر: مجاز القرآن١/١٦، وتأويل مشكل القرآن: ٢٦٦.

(٣) من الآية ٤١ من سورة هود.

(٤) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ٢/٥٩٨.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/٢٩٣.

(٦) من الآية ٧٨ من سورة الرحمن.

(٧) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٦٦.

(٨) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

قال المفسِّرون: إن المراد: فإنْ آمَنُوا بما آمَنْتم به، و (مثل) زائدة[١].

وذهب الثعالبي إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾[٢] والتقدير: وشَهِدَ شاهدٌ من بني إسرائيل عليه[٣].

ومن الشواهد الشعرية على زيادة المضاف قول لبيد بن ربيعة:

٤٤- إلى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا
وَمَن يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ[٤]

التقدير: ثم السلامُ عليكما، وكلمة (اسم) زائدة[٥].

قال ابن عصفور: "إنما هو على زيادة (اسم)، وكأنه قال: ثُمَّ السلامُ عليكما"[٦].

وقول الشاعر:

٤٥-لاَ يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلا مَا تَخَوَّنَهُ ... دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومُ[٧]

---

(١) ينظر: التفسير البسيط للواحدي٣/٣٥٨، والبحر المحيط ١/٥٨٢، والدر المصون: ٢/١٤٠.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الأحقاف.

(٣) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٢/٥٩٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه: ٧٩، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/١٦، وتأويل مشكل القرآن: ٢٥٥ والخصائص ٣/٢٩، والمفصل: ١٠٧، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٢، والدر المصون٦/٥٣٤.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ١/١٦، وكتاب الشعر: ١/٣١، والخصائص: ٣/٢٩.

(٦) ضرائر الشعر: ٨٢.

(٧) البيت من البسيط، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه: ٥٧١، وكتاب الشعر: ١/٣٠، والخصائص: ٣/٢٩، والمفصل: ١٠٧، والدر المصون: ١/١٨. والما: صوت ولد الظَّبية .

فالمضاف (اسم) زائد، والتقدير: يناديه بالماء[١].

قال الفارسي: "إن شئت قلت: إن تقديره: يناديه بالماء، والاسم دخوله وخروجه سواء، كقول الشاعر:

ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا

أي: السّلام[٢].

ومن الأسماء المضافة الزائدة كلمة (حَيّ) في قول الشاعر:

٤٦-يَاقُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنتُ خَائِفَهُ على الإِحْمَاقِ[٣]

أي: إن أباك خويلد، فكلمة (حَيّ) زائدة[٤].

ومنها: كلمة (وجه) في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[٥]، قيل: إنها زائدة[٦].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾[٧]، والمعنى: يريدونه بالدعاء[٨].

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٢.

(٢) كتاب الشعر ٣١/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو منسوب إلى جبّار بن سَلمَى في النوادر لأبي زيد: ٤٥١، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣١/١، والخصائص: ٢٨/٣، والمفصل: ١٠٧.

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ٣١/١، والخصائص: ٢٨/٣.

(٥) الآية ٢٧ من سورة الرحمن.

(٦) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٥٩٨/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٢٥٤ والبحر المحيط: ١٩٨/٨.

(٧) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٨) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٦٥.

وذهب الهَرَوي إلى زيادة (صَدْر) في قول الشاعر:

٤٧-وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[١]

والأصل: كما شَرِقَت القناةُ، و (صدر) زائدة[٢].

المطلب الخامس: زيادة (مَنْ).

تأتي (مَنْ) زائدة عند الكسائي[٣]، واستشهد على زيادتها بقول الشاعر:

٤٨-آلَ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ
ذَاكَ الْعَشِيرَةُ وَالْأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[٤]

والتقدير عنده: والأثرون عَدَدًا، و (مَنْ) زائدة[٥].

---

(١) البيت من الطويل، للأعشى في ديوانه: ١٢٣، وهو من شواهد الكتاب: ٥٢/١، ومعاني القرآن للفرّاء: ٣٧/٢، والمقتضب ١٩٧/٤ والأصول: ٤٧٨/٣. والمقاصد النحوية ٣٧٨/٣.

(٢) ينظر: الأزهية: ٢٣٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٣٣/٢، ومغني اللبيب: ٤٤٣.

(٤) البيت من البسيط، بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٥٣، والأزهية: ١٠٣، وأمالي ابن الشجري :٦٥/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٥٨/٢، وارتشاف الضرب: ١٠٣٣/٢، ومغني اللبيب: ٤٤٣.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦٥/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١.

وخالفه الأكثرون، وجعلوا (عَدَدًا) مصدرًا لفعل محذوف، والتقدير: والأثرون مَن يُعَدُّ عَدَدًا[١].

وجعل الفرَّاء (مَنْ) في البيت موصولة، و (عَدَدًا) صِلتُها، كأنه قال: مَن مَعْدُودًا[٢].

وكذلك جعل الكسائيّ (مَنْ) زائدة في قول الشاعر:

٤٩-يَا شَاةَ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ
حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[٣]

يريد: يا شاةَ قَنَصٍ، و (مَن) زائدة[٤].

قال ابن عصفور: "وزعم الكسائي أن العرب قد زادت من الأسماء (مَن) في الشعر، واستدل على ذلك بقول عنترة"[٥]. ثم ذكر البيت السابق.

وقد أنكر الفراء مجيء (مَنْ) زائدة، وقال: إنما أراد: يا شاةَ مَنْ يَقْنُص؛ لأن (مَنْ) لا تكون حشوًا ولا تُلْغَى[٦].

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦٥/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٥٩/٢.
(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٥٣.
(٣) البيت من الكامل، لعنترة بن شداد في ديوانه من معلَّقته المشهورة: ١٥٢، وفي تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢٧٢، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٥٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وارتشاف الضرب: ١٠٣٣/٢.
(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٥٨/٢.
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١.
(٦) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٣٥٣.

وردَّ ابن هشام قول الكسائي، وخرَّج البيت على أنَّ (مَنْ) نكرة موصوفة والتقدير: ياشاةَ إنسانٍ قَنَصٍ، ثم قال: "وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة"[١].

أما السيرافي قد وافق الكسائي وصحّح زيادتها، واشترط لذلك ثبوت الرواية، قال: "فإن كانت الرواية صحيحة في (مَنْ)، فهي لعمري زائدة"[٢].

ونسب ابنُ الخبَّاز هذا القول للكوفيين، وذكر البيتين شاهدين لهما، ثمَّ أجاب عنهما، قال: "ومما يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنَّ (مَنْ) اسم، والأصل في الأسماء ألاَّ تُزاد؛ لأنها تكون دالة على المسمَّين، وذلك ينافي زيادتها"[٣].

(١) مغني اللبيب: ٤٣٤.
(٢) شرح الكتاب ٧١/١.
(٣) النهاية في شرح الكفاية ٢٤٥/١.

المبحث الثالث: زيادة الأفعال

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: زيادة (كان).

المطلب الثاني: زيادة (أصبح).

المطلب الثالث: زيادة (أمْسَى).

المطلب الرابع: زيادة (كاد).

المطلب الأول: زيادة (كان).

يكاد النحويون يجمعون على أنَّ (كان) تأتي زائدة في كلام العرب[١]، وتُعرف زيادتها بأنها لا تعمل عملها لا في اسم ولا خبر، ويكون وجودها كعدمها[٢].

ولهذا سَمَّاها ابنُ أبي الربيع (كان) الملغاة، وَمَثَّل لها بنحو قولهم: (زيدٌ كان منطلقٌ)[٣].

وقد ذكر العلماء أن زيادتها تكون قياسية بين (ما) وفعل التعجّب، وشاذّة بين الجارّ ومجروره، وسماعيّة فيما عدا ذلك[٤].

وفيما يلي ذكر لتلك المواطن مع الشواهد عليها.

الأول: زيادتها بين (ما) وَفِعْلِ التعجّب[٥]، في نحو قولهم: (ما كان أَحْسَنَ زيدًا)، والتقدير: ما أَحْسَنَ زيدًا[٦]، وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: المقتضب: ١١٦/٤، والأصول: ٢٨٥/٢، والجمل في النحو للزجاجي: ٤٩، والتبصرة والتذكرة: ١٩١/١.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن بَرهان: ٥١/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٧٣/٢.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٠٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤١١/١- ٤١٣، وارتشاف الضرب: ١١٨٤/٣- ١١٨٧، وشرح الأشموني: ١١٧/١.

(٥) ينظر: كتاب الشعر: ٧٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٤١١/١، وأوضح المسالك: ١٨١/١.

(٦) ينظر: الأصول: ٢٥٨/٢، والأزهية: ١٨٧، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٢١/١.

٥٠-مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا
بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادَا(١)

والأصل: ما أَسْعَدَ مَن أجابَك، و (كان) زائدة (٢).

الثاني: زيادتها بين الجارّ ومجروره (٣)، كقول الشاعر:

٥١-سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوا
على كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ(٤)

أي: تساموا على المسوَّمة العِرابِ، و (كان) زائدة بين حرف الجرّ ومجروره(٥).

قال ابن جنّي: "إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جَرَّه ب (كان) من قِبَلِ أنها زائدة مؤكِّدة، فجرت مجرى (ما) المؤكِّدة في نحو قوله عز اسمه:

---

(١) البيت من الكامل، منسوب إلى الصحابيّ الجليل عبد الله بن رواحة في مدح النبيّ – صلّى الله عليه وسلم- ، وليس في ديوانه، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ١١٦٢/٣، والمقاصد النحوية للعيني: ٦٦٣/٣.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٨١/١، وشرح الأشموني: ١١٧/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٤١٢/١، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٦، وارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في سر الصناعة ٢٩٨/١، والتبصرة والتذكرة١٩٢/١، والأزهية: ١٨٧، والمفصل: ٢٦٥، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٨.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٩٢/١، والنهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ١٠٢١/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٢٢/١.

﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(١).

الثالث: زيادتها شُذُوذًا بين العاطف ومعطوفه(٢)، كقول الشاعر:

٥٢-فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلَامِ(٣)

الرابع: زيادتها بلفظ المضارع بين المبتدأ والخبر(٤)، نحو قول الشاعر:

٥٣-أَنتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ
إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ(٥)

أي: أنت ماجدٌ نبيلٌ، و(تكون) زائدة(٦).

ومنه زيادتها بلفظ المضارع بين الفعل الناسخ ومنسوخه، كما قال الأحوص الأنصاري:

٥٤- وَغَيَّرَهَا طُولُ التَّقَادُمِ والبِلَى
فَلَيْسَتْ كما كَانَتْ تَكُونُ عَلَى العَهْدِ(٧)

والمعنى: فليست كما كانت على العهد، و (تكون) زائدة. وأكثر ما تزاد (كان) بلفظ الماضي.

---

(١) من الآية ١٥٥ من سورة النساء، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٩٩/١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ١١٥٦/٣، وشرح الأشموني: ١١٧/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٣٠٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٧، والتذييل والتكميل: ٢١٢/٤، وتمهيد القواعد: ١١٥٦/٣، وخزانة الأدب: ٢١١/٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

(٥) البيتان من الرجز، وهما منسوبان إلى أُمّ عقيل بن أبي طالب في شرح الكافية الشافية ٤١٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٥، وأوضح المسالك ١٨٠/١، وتمهيد القواعد ١١٦١/٣.

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٦٢١/١.

(٧) البيت من الطويل، ينظر: شعر الأحوص الأنصاري: ١٣١.

وأجاز الفرَّاء[1] زيادتها بلفظ المضارع بين (ما) وفعل التعجّب، نحو: ما يكون أطْوَلَ هذا الغلامَ، وقول الشاعر:

٥٥-صَدَّقْتَ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقَّ ذَا   طِفْلًا يَبُذُّ ذَوِي السِّيَادَةِ يَافِعَا[2]

الخامس: زيادتها بين الصفة والموصوف[3]، نحو قول الفرزدق:

٥٦-فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمِي   وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[4]

والتقدير: وجيرانٍ لنا كرامٍ، بتقدير زيادة (كان)[5].

قال أبو عبيدة: "والمعنى: وديارَ جيرانٍ كرامٍ كانوا، و (كانوا) فضل؛ لأنها لم تعمل فتنصب القافية"[6].

وقال الزجّاجي: "جَعَلَ (كِرَامًا) نعتا للجيران، وألغى (كان)[7]".

ومن الشواهد على زيادة (كان) بين الصفة والموصوف قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٦٢، وهمع الهوامع: ٢/٩٩.

(٢) البيت من الكامل، وقائله رجل من طيئ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٢، والتذييل والتكميل ٤/٢١٧، وتمهيد القواعد ٣/١١٦٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٣/١١٥٦.

(٤) البيت من الوافر، في ديوانه ٢/٢٩٠، وهو من شواهد الكتاب: ٣/١٥٣، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/٧، واللباب: ١/١٧٢، وشرح الكافية الشافية: ١/٤١٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٥٣، وأسرار العربية: ١٣٦، وشرح التسهيل للمرادي: ٣٠٥.

(٦) مجاز القرآن: ٢/٧.

(٧) الجمل في النحو: ٤٩.

٥٧-في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ   لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ[1]

والتقدير: بسعيٍ مشْكورٍ، فَفصلت (كان) الزائدة بين الموصوف وصفته[2].

ويرى الفرَّاء أن أخوات (كان) تجري مجراها في الزيادة[3]، وأنه يصح زيادة (كان) آخرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ كَانَ، ودليله القياس على إلغاء عمل (ظَنَّ) المتأخرة.

ومنع الجمهور ذلك لعدم السماع، والزيادة خلاف الأصل[4].

السادس: زيادتها بين اسم (إنَّ) وخبرها، حكى سيبويه عن الخليل قولهم: "إنَّ مِن أفضلِهم كان زيدًا"[5]، والمراد: إنَّ مِن أفضلِهم زيدًا، و(كان) زائدة[6].

ومن الشواهد على زيادتها قوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[7] ف (كان) زائدة للتوكيد، و(صَبِيًّا) منصوب على الحال[8].

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٢١٤، وضرائر الشعر: ٧٧، والتذييل والتكميل ٤/٢١٢، وتمهيد القواعد ٣/١١٥٦.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٨.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٣/١١٦٢، وهمع الهوامع: ٢/١٠٠، وشرح الأشموني: ١/١١٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٦٢، وهمع الهوامع: ٢/٩٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/١٥٣، والأصول: ١/٢٥١، والمفصل: ٢٦٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٩٩.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٨) ينظر: الأزهية: ١٨٨- ١٨٩، والنهاية في شرح الكفاية: ١٠٢٤.

قال المبرِّد: "إنَّما معنى (كان) ها هنا التوكيد، فكأنَّ التقدير -والله أعلم-: كيف نُكَلِّم مَنْ هو في المهد صبيًّا؟ ونَصَب (صَبِيًّا) على الحال"(١).

وقال السَّمِين: "قوله: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ في (كان) هذه أقوال، أحدها: أنها زائدة"(٢)، ثم ذكر أقوالا أخرى.

ومن شواهد زيادتها -أيضًا- قول العرب: "وَلَدَتْ فاطمةُ بِنْتُ الخُرْشُب الكَمَلةَ من بني عَبْسٍ، لم يُوجد كانَ مِثْلُهم"(٣)، والتقدير: لم يُوجد مِثْلُهم، و(كان) زائدة(٤).

قال أبو عبيدة: "أي: لم يُوجد مِثْلُهم، و (كان) فَضْلٌ"(٥).

---

(١) المقتضب: ٤/١١٧.

(٢) الدر المصون: ٧/٥٩٤.

(٣) ينظر قول العرب هذا في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٨، والمقتضب ٤/١٦، والمفصّل للزمخشري: ٢٦٥، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/١٠٠.

(٥) مجاز القرآن: ٢/٨.

المطلب الثاني: زيادة (أَصْبَحَ).

سبق أن النحويين قد نصُّوا على جواز زيادة (كان)(١)، لكنهم اختلفوا في زيادة (أَصْبَحَ) على قولين:

الأول: قول الكوفيين(٢) والأخفش(٣) بجواز زيادتها بين (ما) وفعل التعجب.

الثاني: قول البصريين بمنع زيادتها، حيث يردُّون ما ورد من ذلك بأنه شاذ(٤).

قال ابن عصفور: "وزعم أهل الكوفة أنَّ (أَمْسَى) و (أَصْبَحَ) تُزادان، كـ (كان) ... وهذا إذا ثبت هو من القِلَّة بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارجٌ عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ أن لا يُزاد"(٥).

وقال أبو حيَّان: "فإن ثبت، فهو عند البصريين من القِلّة بحيث لا يقاس عليه"(٦).

وقد استدلّ الكوفيون بما حكاه الأخفش عن العرب: (ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها)(٧)، والأصل: ما أَبْرَدَها، أي الدُّنيا، بزيادة (أصبح).

---

(١) تنظر ص: ١١٩.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٤١٥، وشرح التسهيل للمرادي: (القسم النحوي: ٣٠٥، وارتشاف الضرب: ٣/١١٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٢٦٨.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٧٥٤.

(٤) ينظر: الأصول: ١/١٠٦، والمقرب: ١/٩٢، ورصف المباني: ٢١٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي: ١/٤١٥.

(٦) ارتشاف الضرب: ٣/١١٨٦.

(٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٧٥٤، وشرح الكافية الشافية: ١/٤١٤، =

قال ابن خروف: "وتختصّ (كان) وحدها بالزيادة من سائر أخواتها، إلا ما حَكَى الأخفش: (ما أصبحَ أبردَها، وما أَمْسَى أدْفأَها). وهو ثقة فيما نَقَل"[١].

وقال الشاطبي: "وقد أتَى في النادر زيادة غيرها من أفعال هذا الباب، وذلك: (أصبح)، و (أمسى) في قولهم: (ما أصبحَ أبْردَها، وما أمْسَى أدْفأَها)"[٢].

ونقل ابن مالك[٣] عن أبي علي الفارسي أنه يجيز زيادة (أَصْبَحَ) في قول الشاعر:

٥٨- عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ[٤]

أي: عدوُّ عينيك وشانِيهما مشغولٌ بمشغول، فـ (عَدُوّ) مبتدأ، و(مشغولٌ) خبره، و (أصبحَ) زائدة.

= وشرح الأشموني: ١/١١٨.

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/٤٤٣.

(٢) المقاصد الشافية: ٢/١٩٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤١٤.

(٤) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية١/٤١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٢، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٥، وتمهيد القواعد ٣/١١٦٣، وشرح الأشموني ١/١١٨.

المطلب الثالث: زيادة (أَمْسَى).

ذهب الكوفيون[١] والأخفش[٢] إلى جواز زيادة (أَمْسَى) بين (ما) التعجبيَّة وفعل التعجب، لورود السماع بزيادتها، واستشهدوا بما حكاه الأخفش عن العرب: (ما أَمْسَى أدْفَأَها)، والتقدير: ما أَدْفأَها، بزيادة (أَمْسَى)[٣].

أما البصريون فيحكمون على ما ورد منه بالشذوذ[٤].

ومما قيل فيه بزيادتها ما نُقِل عن الفارسي[٥] في قول الشاعر:

٥٩- أَعَاذِلُ قُولِي مَا هَوِيتِ فَأَوِّبِي
كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي[٦]

إذْ يرى أن (أَمْسَى) زائدة، والتقدير: كثيرًا أَرَى لَدَيكِ ذُنُوبي.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٤١٥، وشرح الكافية الشافية: ١/٤١٤، وارتشاف الضرب: ٣/١١٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٢٦٨.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/٤٤٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٧٥٤.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٧٥٤، وارتشاف الضرب: ٣/١١٨٦.

(٤) ينظر: الأصول: ١/١٠٦، والمقرب: ١/٩٢، ورصف المباني: ٢١٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤١٤، وشرح الأشموني: ١/١١٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١/٤١٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٦٢، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٥، وتمهيد القواعد: ٣/١١٦٣، وهمع الهوامع: ٢/١٠٠.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: "لا يصح -هنا- جعل (أمْسَى) ناقصة؛ لأنها ستحتاج إلى مرفوع ومنصوب، وهما مفقودان، ولا تامَّة؛ لاحتياجها إلى مرفوع فاعل، وهو مفقود أيضا، ولا شأنية لفقدان الخبر الجملة"[١].

وأجاز الفرَّاء زيادة سائر الأفعال في باب (كان) وأخواتها، وكلِّ فعل لازم مِن غير هذا الباب، إذا لم ينقُص المعنى، نحو: ما أَضْحَى أَحْسَنَ زَيْدًا، وزيدٌ أضْحَى قَائِمٌ، ولم يُجز ذلك الجمهور[٢].

(١) حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد على شرح الأشموني: ٤٢٩/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ١٠٠/٢.

المطلب الرابع: زيادة (كاد).

تُزاد (كاد) عند الأخفش[١] والكوفيين[٢].

واستشهدوا على زيادتها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[٣]، فقد قيل: إن (كاد) زائدة[٤].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[٥].

قال أبو حيان: "وقالت فرقة: (أكاد) زائدة لا دخول لها في المعنى، بل الإخبار أن الساعة آتية، وأن الله يُخفي وقت إتيانها ... واستدلُّوا على زيادة (كاد) بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[٦].

ومما استُدِلّ به على زيادة (كاد) قول الشاعر:

٦٠-سريعٌ إلى الهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلاحُهُ
فما إنْ يَكَادُ قِرْنُه يَتَنَفَّسُ[٧]

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٠/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٧، والبحر المحيط ١١٢/٥، والدر المصون: ١٣٥/٨.

(٣) من الآية ١٥ من سورة طه.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/٤.

(٥) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٦) البحر المحيط: ٢١٩/٦.

(٧) البيت من الطويل، وهو لزيد الخير في ديوانه: ٢٤، والزاهر لابن الأنباري ٧٦/٢، والبحر المحيط: ٢١٩/٦، والدر المصون: ٢٠/٨.

أي: فما إنْ يتنفَّسُ قِرنُه، و (يكاد) زائدة.

ومن زيادة (أكاد) قول الشاعر:

٦١-فَإن لا أَلُومُ النَّفْسَ فِيمَا أَصَابَهَا

وَإنْ لا أَكَادُ بِالَّذِي نِلْتُ أَنْجَحُ[1]

قال ابن عصفور: "يريد: وإنْ لا أنجحُ بالذي نلت"[2].

ووجدتُ أبا حيَّان جعل (كاد) زائدة إعرابًا، ومعناها مُراد في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[3].

قال: "ويُخْلِص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مُراد، ولا عمَلَ لها إذْ ذاك في اسمٍ ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت"[4].

---

(١) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله، وهو في أمالي المرتضى ٣٣٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٩، وارتشاف الضرب ٢٤٠٣/٥.

(٢) ضرائر الشعر: ٧٩.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة التوبة.

(٤) البحر المحيط: ١١٢/٥.

الفصل الثاني: الزيادة في المفردات

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: المزيد في الاسم.

المبحث الثاني: المزيد في الفعل.

المبحث الثالث: المزيد في الحرف.

المبحث الأول: المزيد في الاسم

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الزيادة في أول الاسم.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الاسم.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الاسم.

المطلب الأول: الزيادة في أول الاسم.

الاسم المزيد: هو ما كان بعض حروفه زائدا، سواء أكان من الثلاثي أم من الرباعي أم الخماسي[١].

وتعرف الزيادة بالاشتقاق، وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه[٢].

والأسماء المزيدة تأتي على ضربين:

أحدهما: ما كانت الزيادة فيه بتكرير حرف من الأصل.

والآخر: ما كانت بزيادة حرف من الحروف الزوائد[٣].

والحروف الزوائد عشرة، هي: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والنون، واللام، والسين، والتاء، والميم، والهاء، ويجمعها قولهم: سألتمونيها[٤].

وأبنية المزيد من الأسماء كثيرة، وأقل أحرف المزيد منها أربعة، وغاية أحرفه سبعة[٥]، وفيما يلي أمثلة للأسماء التي وقعت الزيادة في أولها:

فمنها: زيادة الهمزة في أَبْيَضَ وَأَسْوَد وَأَحْمَر وَإِصْبَع وَأَجْدَل[٦] وَإِثْمِد[٧].

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٢٢٠، والتبيان في تصريف الأسماء: ٣٢.

(٢) ينظر: الشافية: ٥٣.

(٣) ينظر: الأصول: ٣/١٧٩- ١٨٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ١/٥٦، والتصريف الملوكي: ١٤، والمفصل: ٣٧٤، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٢٣.

(٥) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء: ٣٢- ٣٣.

(٦) الأجدل: الصقر. ينظر: الصحاح: (جدل) ٣/١٦٥، ولسان العرب: (جدل) ٢/٢١١.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١١٤، والتبصرة والتذكرة: ٢/٧٨٩، والممتع: ١/٧٢.

قال ابن جني: "موضع زيادة الهمزة أن تقع أولا، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو قولك: أَحْمَر، وَأَصْفَر، وَأَخْلَقُ، وَأَبْلَق، فالهمزة زائدة"(١).

وزيادة التاء في تَتْفُل(٢) وتُرْتُب(٣)؛ لأنه ليس في كلام العرب مثل جَعْفُر(٤)، وتَحِين بمعنى حين(٥).

وزيدت الميم في المصدر الميمي، واسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان، من الثلاثي، واسم الآلة، نحو: مَتَاب، ومَضْرُوب، وَمُكْرَم، ومَوْعِد، ومَسْجِد، ومِبْرَد(٦).

جاء في التصريف الملوكي: "موضع زيادة الميم أن تقع أولا، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: مَضْرَب، وَمَقْتَل، ومُكْرَم"(٧).

وزيادة النون في (نَرْجِس)، فالنون زائدة؛ لأنه ليس في كلام العرب (فَعْلِل)(٨).

---

(١) التصريف الملوكي: ١٧- ١٨.

(٢) اسم للثعلب. ينظر: الصحاح: (تفل) ١٦٤٤/٣، ولسان العرب: (تفل) ٢٩/٢.

(٣) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٦٠٣/٢، والشافية: ٥٥.
والتُّرْتُب: الشيء الثابت. ينظر: لسان العرب: (ترب) ٢٤/٢.

(٤) ينظر: التصريف الملوكي: ٢١.

(٥) ينظر: الصاحبي: ١١١، والأزهية: ٢٢٢، ومصابيح المغاني: ٢٤٧.

(٦) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٦٠٩/٢، وشرح الجاربردي في مجموعة الشافية: ٢٥٥/١.

(٧) التصريف الملوكي: ١٩.

(٨) ينظر: التصريف الملوكي: ٢١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٤/٢، والممتع: ٢٦٦/١.

وزيدت الهاء في (هِبْلَع)؛ لأنه من البَلْع، قال ابن عصفور: "والصحيح أن الهاء في (هِبْلَع) زائدة، لوضوح اشتقاقه من البلع"(١).

ويرى الأخفش(٢) وابن جني(٣) زيادتها في قولهم: (هِجْرَع) للطويل؛ لأنه عندهما من الجرع، وهو المكان السهل الممتد، بناء على الاشتقاق.

وهوخلاف رأي الجمهور في ذلك، فهم يرون أن الهاء فيه أصل(٤).

وكذلك يرى الأخفش زيادة الهاء في (هِرْكَوْلَة) وهي الضخمة الأوراك، بناء على الاشتقاق من (رَكَل)؛ لأنها تركل في مِشيتها.

ولم يصحح ابن عصفور الزيادة فيهما، قال: "وأما (هِجْرَع) فوجه الجمع بينه وبين الجَرَع ليس له ذلك الوضوح الذي لـ (هِبْلَع)، فينبغي أن تجعل الهاء أصلية، وألا تجعل من لفظ (الجَرَع)"(٥).

وقال: "وأما (الهِرْكَوْلَة) فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك، فعلى هذا تكون الهاء أصلية؛ إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء؛ لأنه – على هذا – ليس مأخوذًا من (ركل)"(٦).

ومن زيادتها أيضا قولهم: (هُلَقِم) للشّديد، قال ابن عصفور: "وكذلك (هُلَقِم) ... ينبغي أن تكون الهاء فيه زائدة؛ لأنه من اللَّقْم"(٧).

---

(١) الممتع في التصريف: ٢١٩/١.

(٢) ينظر: الشافية: ٥٨، والممتع: ٢١٩/١.

(٣) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٤.

(٤) ينظر: الشافية: ٥٨.

(٥) الممتع: ٢١٩/١.

(٦) المصدر السابق: ٢٢٠/١.

(٧) المصدر نفسه: ٢٢٠/١.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الاسم.

وقعت الزيادة في حَشْو الاسم كثيرًا، وفيما يلي أمثلة لذلك:

فمن الأمثلة على زيادة الهمزة حَشْوًا: شَمْأَل، بدليل قولهم: شَمَلَت الرِّيح[١]، وكذلك قولهم: قُدَائِم، لأنه في معنى قديم[٢].

قال ابن جني: "وقد زيدت حَشْوًا وذلك قليل، قالوا: شَمْأَل وَشَأْمَل، ومثالهما: فَعْأَل وَفَأْعَل، فالهمزة زائدة؛ لقولهم: شَمَلَت الرِّيح"[٣].

وزيدت الألف في ضارِب؛ لأنه من الضَّرْب[٤]، وياسِر؛ لأنه من اليُسْر[٥].

وزيدت الواو في قَسْوَرة؛ لأنه من القَسْر[٦]، وفي كَوْثَر وجَدْوَل، فالأول من الكثرة، والثاني من الجَدْل[٧].

قال الثعالبي: "لا تكون الواو زائدة في الأول، وقد تزاد ثانية نحو: كَوْثَر، وثالثة نحو: جَرْوَل، ورابعة نحو: قَرْنُوَة، وخامسة نحو: قَمَحْدُوَة"[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٤٨/٤، والمقتضب: ٥٨/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦٠٨/٣، والأصول: ١٨٧/٣، والممتع: ٢٢٧/١.

(٣) التصريف الملوكي: ١٨.

(٤) ينظر: المقتضب: ٥٦/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩١/٢، والممتع: ٢٨٦/١.

(٥) ينظر: الممتع: ٢١٣/١.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٠٠/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٤٩.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٩٠/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٤٨- ٤٩.

(٨) فقه اللغة وسر العربية: ٧١٢/٢. والقَرْنُوَة: نبات عريض الورق. والقمَحْدُوَة: ما خلف =

ومما وقعت فيها الزيادة حشْوًا: ذلك، وهنالك، زيدت فيهما اللام، والدليل قولهم: ذاك، وهناك[١].

قال ابن مالك: "كون اللام في (ذلك) و (تلك) و (هنالك) ... زائدة واضحٌ؛ لسقوطها في (ذاك) و (تيك) و (هناك) ..."[٢].

وزيدت الميم في كلمات محصورة، نحو: (دُلامِص)، مشتق من الدَّليص، وهو البريق، وكذلك (قُمَارِص)[٣]. قال ابن جني: "وقد زيدت الميم حَشْوًا، وذلك شاذٌّ، لا يقاس عليه؛ قالوا: دُلامِص، فالميم عند الخليل زائدة[٤]".

وقال ابن عصفور: "والدليل على زيادة الميم فيها أنها مشتقة من الدليص، وهو البريق، و(قُمَارِص)؛ لأنه يقال: لَبَنٌ قُمَارِص، بمعنى: قارص"[٥].

= الرأس. والميم أيضًا زائدة. ينظر لسان العرب (قرن) و(قحد).

(١) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٥، والمفصل: ٣٧٨، والممتع: ٢١٣/١.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠٠.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٩/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٧/٢ والدُّلامِص: البرّاق، والقُمَارِص: اللبن الشديد الحموضة. اللسان (دلص) و(قرص).

(٤) التصريف الملوكي: ١٩.

(٥) الممتع: ٢٤٠/١.

وزيدت النون في جَحَنفَل[١]؛ لأنه مأخوذ من الجَحْفَلَة[٢]، كما زيدت في عَنْبَس وعَنْسَل وقُنْبَر وقِنْعَاس وكَنَهْبُل[٣] و جُندَب و عُنْصَر[٤].

قال ابن عصفور: "فأما (قِنْعَاس) فنونه زائدة؛ لأنه من القَعْس... و(عَنْبَس) من العُبُوس، و(عَنْسَل) من العَسَلان"[٥].

وأمَّا (كَنَهْبُل) فقال سيبويه: "ويكون على مثال (فَنَعْلُل) وهو قليل، قالوا: كَنَهْبُل، وهو اسم"[٦]. فجاءت النون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام على وزن (سَفَرْجُل) فلو جُعِلت النون أصلية لكان وزن الكلمة (فَعَلُّل)، وهو بناء غير موجود في كلامهم.

وأمَّا (جُنْدَب) و (عُنْصَر) و (قُنْبَر) فيدل على زيادة النون فيها أنه لو جُعِلت أصلية لكان وزن الكلمة (فُعْلَل)، وهو بناء غير موجود في كلامهم[٧].

(١) الجحنْفَل: الغليظ الشفة. ينظر: الصحاح: (جحفل) ١٦٥٣/٤.

(٢) ينظر: المنصف لابن جني: ١٠٤/١،وسر صناعة الإعراب:٤٤٥/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٣٦/١، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٤٦.

(٣) الكَنَهْبُل: شجر عظام وهو من العِضَاه. لسان العرب (كهل).

(٤) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٥/٢، والشافية: ٥٣، والممتع: ٨٢/١.

(٥) الممتع: ١/ ٢٦٨.

(٦) الكتاب ٢٩٧/٤.

(٧) ينظر: الممتع: ٢٦٨/١.

وزيدت الياء في زينَب وضَيْغَم وصَيْرَف[١].

ومن زيادة الهاء حشوًا قولهم: أُمَّهَات، جمع أُمٍّ على الراجح[٢].

قال ابن عصفور: "وممَّا يدل -أيضا- على زيادة الهاء في (أُمَّهَة) قولهم: أُمٌّ بيِّنة الأمومة، بغير هاء، ولو كانت أصلية لثبتت في المصدر، والذي يجعلها أصلية يستدِلّ على ذلك بما حكاه صاحب العين من قولهم: (تأمَّهت أمًّا)... والصحيح أنها زائدة؛ لأن الأمومة حكاها أئمة اللغة، وأمَّا (تأمَّهت) فانفرد بها صاحب العين، وكثيرًا ما يأتي في كتاب العين ممَّا لا ينبغي أن يُؤخذ به"[٣].

وهاء (سَلْهَب) زائدة؛ لسقوطها في (سَلِب)، وكلاهما بمعنى: طويل[٤].

(١) ينظر: الأصول: ٢٠٣/٣، والممتع: ٨١/١.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٩٣/٢، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٧٩، والمغني في تصريف الأفعال: ٢١.

(٣) الممتع في التصريف: ٢١٨/١.

(٤) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠١.ولسان العرب (سلهب)

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الاسم.

الزيادة في آخر الاسم قليلة، وفيما يلي نماذج لما وقفت عليه من تلك الأسماء:

حيث تزاد الهمزة في نحو: حَمْرَاء، وما أشبهها، قال ابن جني: "وقد اطَّردت زيادة الهمزة آخرًا للتأنيث، نحو: حَمْرَاء، وصَفْرَاء، وَأَصْدِقَاء، وأَنْبِيَاء، وَعُشَرَاء، وَنُفَسَاء"[١].

وزيدت الألف في قَبَعْثَرَى[٢]، وفي سَلْمَى وعَلْقَى وعَطْشَى وحُبْلَى[٣]، ومِعْزَى، لقولهم: مَعْز[٤].

وزيدت أيضا في (أنا)، وأصلها: الهمزة والنون، أما الألف فليست من نفس الاسم، ولذلك لم تثبت في الوصل[٥].

وزيدت اللام في (عَبْدَل) و (زَيْدَل)، بدليل أن معناهما: عَبْدٌ وزَيْدٌ[٦].

قال ابن الحاجب: "وأما اللام فقليلة، كـ (زيدل)، و(عبدل)"[٧].

---

(١) التصريف الملوكي: ١٨- ١٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢١٢/٣، والمقتضب: ٥٧/١، والأصول: ٢٢٢/٣، والمفصل: ٣٧٤.

(٣) ينظر: الممتع: ٨٨/١- ٨٩.

(٤) ينظر: الشافية: ٥٤.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢٩٨/١

(٦) ينظر: المقتضب٦٠/١ واللامات للزجاجي: ١٣٣، والممتع٢١٣/١، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٨٣.

(٧) الشافية: ٥٧.

وزيدت الميم آخرًا في دِلْقَم وشِدْقَم[١]، وفي زُرقُم؛ لأنه من الزُّرقة[٢].

قال ابن جني: "وقد زيدت الميم آخرًا زيادة أكثر من زيادتها حَشْوًا ... من ذلك: زُرْقُم، وفُسْحُم، وهما: فُعْلُم؛ لأنه من الزرقة والانفساح ... وقالوا: دِلْقَم، وهي: (فِعْلَم) من الاندلاق في أحرف سوى هذا"[٣].

كما زِيدت أيضا للعِوَض في قولهم: اللهمَّ[٤].

وزيدت النون آخرًا في (رَعْشَن) و(سُحَفْنِيَة)[٥]، كما زِيدت أيضا في ضَيْفَن[٦].

قال ابن مالك: "ونونا (رَعْشَن) و (سُحَفْنِيَة) زائدتان؛ لأنهما من الرَّعْشِ والسَّحْف"[٧].

ومِمَّا زيدت فيه التاء: (عنكبوت) بدليل قولهم في جمعه: عَنَاكِب[٨]، وجَبَروت؛ لأنه من الجَبْر[٩].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٣١/١، والممتع: ٩٠/١ والدِّلَقْم: الناقة التي سقطت أسنانها، والشِّدْقَم: الأشدق، أي الواسع الفم. ينظر لسان العرب (دلق) و(شدق) .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٣١/١، وفقه اللغة وسر العربية: ٦٠٩/٢، والممتع: ٢٤٠/١.

(٣) التصريف الملوكي: ٢٠.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٣/١، والتبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١.

(٥) ينظر: الممتع: ٨٩/١، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠١. والرَّعْشَن: المرْتَعِش، والسُّحَفْنِيَة: المحلوق الرأس. ينظر: اللسان (رعش) و(سحف).

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٤٥/٢، والممتع: ٨٩/١.

(٧) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠١.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٥٨/١، والممتع: ٢٧٧/١.

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٩٨/٢.

المبحث الثاني: المزيد في الفعل

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الزيادة في أول الفعل.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الفعل.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الفعل.

المطلب الأول: الزيادة في أول الفعل.

كما أن الأسماء تزاد فيها بعض الحروف كذلك الأفعال وقعت الزيادة في بعض حروفها، وهذه أمثلة على الأفعال التي وقعت الزيادة في أولها تأتي الهمزة زائدة في نحو: أَحْسَنَ وأَجَادَ، ونحو: أَقُومُ وأَشْرَبُ[١].

كما زيدت همزة الوصل في أول الأفعال، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، نحو: اذْهَب، واضْرِب، وانظُر[٢]. وتزاد التاء في أوائل أفعال المطاوعة، نحو: كَسَّرْتُه فَتَكَسَّر، وَقَطَّعْتُه فَتَقَطَّع، وَدَحْرَجْتُه فَتَدَحْرَج[٣].

وفي أوائل أفعال المضارعة، نحو: تَقُوم وتَخْرُج[٤]، وأول (تفاعل) نحو: تغافل وتجاهل[٥].

قال ابن جني: "وتزاد -أي: التاء- للمضارعة، نحو: تَفْعَلُ أنتَ أو هي، وتُزاد في تَفَعَّل، وَتَفَاعَل، وَتَفَوْعَل، وَتَفَيْعَل، وفي جميع ما تصرف من ذلك"[٦].

وتزاد النون في أول الفعل المضارع، نحو: نقوم ونخرج[٧].

---

(١) ينظر: التصريف الملوكي: ١٨، والتبصرة والتذكرة: ٢/٧٩٠ والمغني في تصريف الأفعال: ١٩.

(٢) ينظر: كتاب مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري: ٢٠، والألفات لابن خالويه: ٢٠.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١٥٩، والممتع: ١/٢٧٢.

(٤) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والممتع: ١/٢٧٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/٣٤٦، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٧.

(٦) التصريف الملوكي: ٣٣.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٤٤٤، والممتع١/٢٥٧.

قال ابن مالك: "يُحكم بزيادة النون في أول المضارع، نحو: نَضْرِب؛ لسقوطها في الضَّرب وغيره من التصاريف"[١].

وزيدت الألف في (انفعل)، نحو: انطلق[٢].

والياء تزاد في أول الفعل المضارع، نحو: يزخرف ويُدَحرِجُ[٣].

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٥.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والممتع١/٢٥٧.

(٣) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والممتع ١/٢٥٧.

المطلب الثاني: الزيادة في حَشْو الفعل.

ثمة أفعال وقعت الزيادة في حشْوِها، وفيما يلي نماذج من تلك الأفعال:

فمما وقعت الزيادة فيه: تَمَسْكَن، زيدت الميم؛ بدليل أنه من لفظ (المِسكين)، والميم فيه زائدة أيضًا، وتَمَدْرَعَ، بدليل أنه من (الْمِدرعة)، والميم فيها زائدة[١].

ومنها: (اسْتَفعل) وما تصرَّف منه، نحو: استخرج يستخرِج[٢]، وفي (أَسْطَاع) التي بمعنى أطاع على مذهب سيبويه[٣]، فكلاهما زيدت السين في حشوهما.

قال ابن الحاجب: "والسين اطَّردت في (استفعل)، وشذَّت في (أَسْطَاع)، قال سيبويه: هو أطاع فمضارعه يُسْطِيع بالضم"[٤].

وزيدت التاء في (افتعل)، و(استفعل) وما تصرف منه، نحو: استخرج يستخرج[٥].

---

(١) ينظر:الممتع: ١/٢٤١- ٢٤٢.

(٢) ينظر: الأصول: ٣/٢٤٣، والتصريف الملوكي: ٢٤، والمفصل: ٣٧٨، والمغني في تصريف الأفعال: ٢١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٢٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٨.

(٤) ينظر: الشافية: ٥٧.

(٥) ينظر: الأصول: ٣/٢٤٣، والتصريف الملوكي: ٢٤، والمفصل: ٣٧٨، والمغني في تصريف الأفعال: ٢١.

قال ابن جني: "وتزاد -أي: التاء- في (افتعل)، نحو: اقْتَطَع، واجْتَرَح، وفي (اسْتَفْعَل)، نحو: اسْتَخْرَج، واسْتَقْدَم"[١].

وكذلك تزاد النون في (انفعل) وما تصرف منه، نحو: انطلق وينطلق[٢].

(١) التصريف الملوكي: ٢٤.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والممتع: ١/٢٥٧.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الفعل.

تقع الزيادة في أول الفعل ووسطه، وكذلك تقع أيضا في آخره، ومن المعلوم أن المزيد من الأفعال قسمان، مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي.

ومزيد الثلاثي ثلاثة أقسام: مزيد بحرف، ومزيد بحرفين، ومزيد بثلاثة أحرف.

وتأتي زيادة الفعل في آخره في بعض أوزان الثلاثي المزيد بحرفين، وأوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف.

وتأتي أيضا في بعض أوزان الرباعي المزيد بحرفين، وفي بعض أوزان الملحق بالرباعي.

فالثلاثي المزيد بحرفين له خمسة أبنية، هي: انفَعَلَ، نحو: اندَفَعَ، وافْتَعَلَ نحو: اجْتَمَعَ، وافْعَلَّ نحو: احْوَلَّ، وتَفَاعَلَ نحو: تَعَاوَنَ، وتَفَعَّلَ نحو: تَصَدَّقَ.

وما تدخله الزيادة منها آخرا هو وزن (افْعَلَّ)، فإنه مزيد بحرفين، الأول: همزة الوصل، والثاني: اللام الثانية، وهي آخر الفعل.

ومن أمثلة ذلك: احْوَلَّ، وابْيَضَّ، واحْمَرَّ، والميزان الصرفي لهذه الأفعال: افْعَلَّ، ففيه زيادة في أوله، وزيادة في آخره؛ لأن لام الفعل مضعَّفة.

وقد اختلف الصرفيون في الزائد من مضعف اللام، فالجمهور على أن اللام الثانية (آخر الفعل) هي الزائدة.

والخليل يرى أن الزائد هو الأول.

قال سيبويه -وقد سأل الخليل عن الزائد في المضعف-: "قال في (فَعْلَلَ) و (فَعَّلَ) ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقمن ثوالث... وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر... وكلا الوجهين صواب ومذهب"[(١)].

ورجح ابن جني القول بزيادة الثاني، وجعله هو القياس، قال: "وقد اختلف الناس في هذه المكررات، فقال قوم: الأول هو الأصل، والثاني هو الزائد، وقال آخرون: الأول هو الزائد، والثاني هو الأصل ... ومذهب أبي بكر أن الثاني هو الزائد؛ لأنه تكرر، قال: فهو أحق بالزيادة، وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة والمثال الذي تريد"[(٢)].

والفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف له أربعة أبنية، هي: اسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَالَّ.

وتأتي الزيادة آخرًا في الوزن الأخير (افْعَالَّ)، فإن اللام الأخيرة فيه زائدة على رأي الجمهور.

ومثاله: احْمَارَّ، وابْهَارَّ، واصْفَارَّ، فاللام المضعَّفة في هذه الألفاظ إحداهما زائدة، ورأي الجمهور أنها الأخيرة كما سبق.

وتأتي زيادة آخر الفعل في وزن من أوزان الرباعي المزيد بحرفين، وهو وزن (افْعَلَلَّ) بزيادة همزة الوصل في أوله ولام ثالثة في آخره، وهو يدل على المبالغة.

---

(١) الكتاب: ٤/٣٢٩.

(٢) المنصف: ١/١٦٤، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٣٦٥.

ومن أمثلته: اسْبَطَرَّ[(١)]، فهو من (سَبْطَرَ)، فالهمزة والراء الأخيرة زائدتان.

واشْمَعَلَّ[(٢)]، من (شَمْعَلَ) الرباعي، والهمزة واللام الأخيرة زائدتان.

ومنه: اطْمَأَنَّ، من (طَمْأَنَ)، واقْشَعَرَّ، من (قَشْعَرَ)، واشْمَأَزَّ، من (شَمْأَزَ)، كلها من مزيد الحرف الأخير في الفعل.

وتأتي زيادته -أيضا- في بعض أوزان الملحق بالرباعي، وهو وزن (فَعْلَى) الملحق بالرباعي المجرد.

ومن أمثلته: قَلْسَى وجَعْبَى[(٣)]، وسَلْقَى[(٤)]، أصلها ثلاثية، وزيدت في آخرها الألف إلحاقا لها بالرباعي المجرد نحو (دَحْرَجَ).

وتزاد -أيضا- آخرا في وزن (تَفَعْلَى)، وهو وزن ملحق بالفعل الرباعي المزيد بحرف، ومثاله: تَسَلْقَى، وَتَجَعْبَى.

وتزاد -كذلك- في وزنين من أوزان الملحق بالفعل الرباعي المزيد بحرفين، هما (افْتَعْلَى) و (افْعَنْلَى)[(٥)]، ومثالهما: اسْتَلْقَى؛ لأنه مِن (سَلَقَ)، واحْرَنْبَى[(٦)]؛ لأنه من (حَرَب).

---

(١) أي: اضطجع وامتد وطال. ينظر: لسان العرب: (سبط) ٦/١٥٥.

(٢) أي: أسرع، والْمُشْمَعِلّ: السريع يكون في الناس والإبل. ينظر: لسان العرب: (شمعل)

(٣) قَلْسَى: أي: لبس القُلُنْسُوَة، وجَعْبَى: أي: صَرَع. ينظر: اللسان (قلس) و(جعب) وشرح الشافية للرضي: ١/٦٨.

(٤) ينظر: المنصف: ١/٤٠، وشرح الشافية للرضي: ١/٦٨.

(٥) ينظر: المنصف: ١/٨٦، ٨٧، وشرح الشافية: ١/٦٨، ودروس التصريف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ٨١، ٨٥.

(٦) احْرَنْبَى الرجل: إذا تهيّأ للغضب والشرّ. لسان العرب (حرب)

المبحث الثالث: المزيد في الحروف

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الزيادة في أول الحرف.

المطلب الثاني: الزيادة في حَشْو الحرف.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الحرف.

المطلب الأول: الزيادة في أول الحرف.

لقد قرّر النحويون في كتبهم أن الحروف لا تقع فيها الزيادة، وذلك لعدم تصرُّفها، وللزومها حالة واحدة(١).

قال ابن جنِّي: "اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأنَّ أعدلَ أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة"(٢).

إلا أني وجدتُ منهم مَن قال بوقوع الزيادة في بعضها، كاللام الأولى في (لعلَّ)، نَصَّ على ذلك أبو علي الفارسي(٣)، وهو مذهب جمهور البصريين(٤).

قال الفارسي: "ومما جاء فيه الحرف زائدًا قولهم: (لَعَلَّ) يدل على زيادتها قوله:

٦٢-يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا(٥)

---

(١) ينظر: المفصل: ٣٧٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/٣٧٥، والتسهيل: ٢٩٠.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٩.

(٣) ينظر: كتاب الشعر: ١/٧٤، ٧٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٢، والأصول: ٢/٢٢٠، واللامات للزجاجي: ١٣٥، واللامات للهروي: ١٤٩، والإنصاف: ١/٢١٨.

(٥) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٨١، وهو من شواهد سيبويه: ٢/٣٧٥، ٤/٢٠٧، والمقتضب: ٣/٧١، والأصول لابن السراج: ٢/٣٨٧، والخصائص: ٢/٩٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/٧٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/٤٦٦.

وذكر دليل زيادتها أيضا بطريقة السَّبْر والتقسيم، ثم قال: فقد ثبت أنها زائدة"[١].

وقال ابن جنِّي: "وكذلك اللام عندنا في (لَعَلَّ) زائدة، ألا ترى أن العرب قد تحذفها، قال:

٦٣- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا[٢]

وذكر الأنباري الخلاف بين المذهبين، ورجَّح مذهب الكوفيين في هذه المسألة، ثم قال: "إنما حُذفت اللام من (لَعَلَّ) كثيرًا في أشعارهم، لكثرة استعمالهم..."[٣].

وكذلك العكبري اختار مذهب الكوفيين في المسألة، وقال "اللام الأولى في (لَعَلَّ) أصلٌ في أقوى القولين؛ لأن الزيادة تصرُّف، والحروف بعيدة منه، ولأن الحرف وُضِع اختصارًا، والزيادة عليه تنافي ذلك"[٤].

وقال أيضا: "والصحيح عندي أنَّ (لَعَلَّ) و (عَلَّ) لُغتان، لا يُحكم في إحداهما بالزيادة ولا في الأُخرى بالحذف..."[٥].

---

(١) كتاب الشعر: ٧٩/١.

(٢) الخصائص: ٣١٦/١.

والبيت من الرجز، غير معزو في معاني القرآن للفراء: ٩/٣، والإنصاف: ٢٢٠/١، ولسان العرب: (علل) ومغني اللبيب: ٢٠٦، وتمهيد القواعد: ١٣٨٣/٣.

(٣) الإنصاف: ٢٢٤/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٦/١.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦١.

المطلب الثاني: الزيادة في حَشْو الحرف.

ذهب الكوفيون إلى أن (لَكِنَّ) مركبة من (لا) و (إنَّ)، والكاف زائدة[١].

قال أبو حيان: "وعن الكوفيين أنها مركَّبة من (لا) و (إنَّ)، والكاف زائدة"[٢].

وضعَّف العكبري هذا القول، وردَّ على الكوفيين قائلا: "هذا ضعيف جدًّا؛ لأن التركيب خلاف الأصل، ثم هو في الحروف أبعد"[٣].

أما السُّهَيْليُّ فقد ذهب إلى أنها للتشبيه، وقال: "وأما (لكنَّ) فأصح القولين فيها أنها مركَّبة من (لا) و (إنَّ) والكاف التي هي حرف للخطاب –في قول الكوفيين– ما أراها إلا كاف التشبيه"[٤].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٦/١، ومغني اللبيب: ٣٨٤، ومصابيح المغاني: ٤٢٨، وشرح الأشموني: ١٣٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٢٣٨/٣.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٦/١.

(٤) نتائج الفكر: ٢٥٥.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الحرف.

لحقت التاء زائدة أربعة أحرف في آخرها، هي: لا وثُمَّ ورُبَّ ولَعَلَّ، فيقال: لاتَ، وثُمَّتَ ورُبَّتَ ولَعَلَّتَ.

قال المراديّ: "قال بعضُ النحويّين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف، وهي: رُبَّتَ وثُمَّتَ ولاتَ، قلتُ: ولها رابع، وهو: لَعَلَّتَ"[١].

يرى كثير من النحويين أن التاء من (لاتَ) زائدة، وقالوا: إن أصلها (لا) النافية، زيدت عليها تاء التأنيث[٢].

والغرض من زيادة التاء عليها تأنيث اللفظ، أو المبالغة في النفي، وتقوية شبهها بالفعل[٣].

قال الثعالبي: "وتقول: لاتَ حينَ كذا، وفي القرآن: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤]، أي: لا حينَ، والتاء زائدة وصلة"[٥].

وقال ابن هشام: "وأما (لاتَ) فإن أصلها (لا) ثم زيدت التاء"[٦].

---

(١) الجنى الداني: ٥٨.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان١/٩٣، وارتشاف الضرب ٣/١٢١٠، والجنى الداني: ٤٨٥، وشرح الأشموني ١/١٢٧.

(٣) ينظر: مصابيح المغاني: ٤٤٦، والتصريح ١/٦٥٩، وشرح الأشموني ١/١٢٧.

(٤) من الآية ٣ من سورة ص.

(٥) فقه اللغة وسر العربية: ٢/٥٩٥.

(٦) أوضح المسالك: ١/٢٠٥.

وذهب جمعٌ من النحويين إلى زيادة التاء أيضا في (ثُمَّت) العاطفة[١].

قال الفارسي: وَلَحِقَتْ بعضَ الحروف تاءُ التأنيث، وذلك نحو: رُبَّ، ورُبَّتَ، وثُمَّ، وثُمَّتَ، ولا، ولاتَ، وقال:

٦٤- ثُمَّتَ لا تَجْزُونَنِي عِندَ ذَلِكُمْ   وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلهُ فَيُعْقِبَا[٢]

وهذه التاء يجوز إسكانها أو تحريكها، فيقال: ثُمَّتَ، أو ثُمَّتْ[٣].

قال ابن مالك: وزيادة التاء مفتوحة وساكنة كزيادتها في (رُبَّ)، ومن ذلك قول الشاعر:

٦٥-بُدِّلْتُ شَيْبًا قَدْ عَلا لِمَّتِي   بَعْدَ شَبَابٍ حَسَنٍ مُعْجِبْ
٦٦-صَاحَبْتُهُ ثُمَّتَ فَارَقْتُهُ   لَيْتَ شَبَابِي ذَاكَ لَمْ يَذْهَبْ[٤]

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٤١٢، والممتع: ١/٢٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٥٢، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٨٩.

(٢) كتاب الشعر: ١/٧١.

والبيت من الطويل، للأعشى في ديوانه: ١١٧، وهو من شواهد الكتاب: ٣/٣٩، وسر صناعة الإعراب: ١/٣٨٦، والأزهية: ٢٦٣، ومصابيح المغاني: ٢٢٢.

(٣) ينظر: التسهيل: ١٧٥، وارتشاف الضرب ٤/١٩٨٩.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٥٢.

والبيتان من السريع، للأسود بن يعفر في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٤٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/٣٤٣٥.

ومن شواهد زيادتها –أيضا– قول الشاعر:

٦٧- ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمةٍ أَعْرَافُهُنَّ لأيْدِينا مَنَادِيلُ[1]

وخصَّ الرضيُّ زيادة التاء على (ثُمَّ) في العطف بها على الجمل.

قال: "وتلحق –أي تاء التأنيث– (ثُمَّ) أيضًا إذا عَطَفْتَ بها قِصَّةً على قِصَّة، لا مُفْرَدًا على مُفْرَد"[2].

وكذلك زيدت تاء التأنيث في (رُبَّتَ)، وهي لغة في (رُبَّ)[3].

قال ابن فارس: "وتاء تدخل على (ثُمَّ) و (رُبَّ) و (لا)، كقولهم: ثُمَّت ورُبَّتَ ولاتَ حين"[4].

وقال الهروي: "ومن أحكامها –أي رُبَّ– أنَّها تزاد فيها تاء التأنيث، فيقال: رُبَّتَ، كما تُزاد في (ثُمَّ) فيقال: ثُمَّتَ، وفي (لا) فيقال: لات، وفي (حين) فيقال: تَحِين، وفي (الآن) فيقال: تلآن"[5].

---

(١) البيت من البسيط، لِعَبْدة بن الطبيب في شعره المجموع: ٧٤، وأمالي القالي ٢٧٢/١، والإنصاف للأنباري ١٠٦/١.

(٢) شرح الكافية – القسم الثاني ٥٩٨/١.

(٣) ينظر: كتاب الشعر: ٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٢/٣، والجنى الداني: ٤٤٨، ومصابيح المغاني: ٢٥٤.

(٤) الصاحبي: ١١١.

(٥) الأزهية في علم الحروف: ٢٦٢.

وفي اللباب للعكبري: "وحُكِي زيادة تاء التأنيث عليها، فقيل: (رُبَّت)، فمنهم من يقف عليها تاء ليفرق بين الحرف والاسم، ومنهم من يقلبها هاء، لتحركها كالتاء في الاسم"[1].

وقد جاءت على ذلك شواهد، ومنها قول الشاعر:

٦٨-مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ[2]

وكذلك قول الآخر:

٦٩- ورُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا[3]

فجاءت التاء زائدة في آخر الحرف (رُبَّ).

ومن زيادتها –أيضًا– قوله:

٧٠- يَا صَاحِبًا رُبَّتَ إنْسَانٍ حَسَنْ يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ[4]

فزيدت التاء في الحرف (رُبَّ). ولا معنى لها.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٨/١.

(٢) البيت من السريع، لضمرة بن حمزة النهشلي في النوادر لأبي زيد: ٢٥٣، وورد من غير نسبة في الأزهية: ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري: ٤١٣/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨١٧/٢، ومصابيح المغاني: ٢٥٤.

(٣) البيت من الوافر، لابن أحمر في ديوانه: ٧٦، والمنصف ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٧٥/١٠، وشرح الشافية للرضيّ ٩٩/٣، وتذكرة النحاة: ٣٨٢.

(٤) من الرجز، لخطام المجاشعي في النوادر لأبي زيد: ٢٥٣، وكتاب الشعر للفارسي ٧٢/١، وشرح المفصل ٣٢/٨، وخزانة الأدب ٤٢١/٧.

أمّا زيادتها في آخر الحرف (لَعَلّ) فقد ذكرها الرضيّ والمرادي، ولم أجد لها شاهدًا.

قال الرضيُّ: "ويقال: لَعَلَّتَ في لعلّ"(١).

وقال المرادي: "قلت ولها رابع، وهو لَعَلَّتَ"(٢).

تمّ البحث، والحمد لله

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) شرح الكافية – القسم الثاني ٥٩٨/١.

(٢) الجنى الداني: ٥٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أفضل المخلوقات، وعلى آله وصحبه أصحاب المكرمات، أما بعد،،،

فإنه بعد هذا التطواف في بطون كتب اللغة عن موضوع (الزيادة في كلام العرب) ظهرت لي الأمور التالية:

١- أن الزيادة أسلوب من أساليب العرب في لغتهم ومنهج يستعملونه في كلامهم.

٢- أن الزيادة في كلام العرب لها أغراض مهمة، كالتأكيد والتقوية وتزيين الكلام وتحسينه.

٣- أن الزيادة نوعان: زيادة في المفردات، وزيادة في التراكيب والجمل.

٤- أن زيادة الأسماء والأفعال في التراكيب اللغوية قليلة، بخلاف زيادة الحروف، فهي واردة في اللغة كثيرا.

٥- أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب وكان على منهجهم، لذلك قرّر أكثر اللغويين وجود هذه الظاهرة في أساليب القرآن الكريم.

٦- أنه وردت تسميات عديدة ومصطلحات مختلفة لهذه الظاهرة عند النحويين.

٧- أن ما ورد في القرآن الكريم من هذه الظاهرة والألفاظ التي حَكَم عليها اللغويون بأنها زائدة يجب أن يَطْلَق عليها مصطلح الصِّلَة والتأكيد.

٨- أن المقصود بالزيادة في الألفاظ هي الزيادة الصرفية التي تُعْرَف بِرَدِّ الكلمات إلى أصولها.

٩- أن الزيادة في الألفاظ تكون في أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

١٠- تنبغي دراسة هذه الظاهرة، وتوسيع البحث فيها من جوانب مختلفة، لإظهار أسرار هذه اللغة الشريفة، وبيان بلاغة العربية واتِّساعها.

هذا والله -عزَّ وجلَّ- المسؤول أن ينفع به، ويوفِّق جميع المسلمين لما يحبّه ويَرْضاه.

ثبت المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة، حققّه محي الدين عبد الحميد، مكتبة الثقافة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، تحقيق الدكتور علي فودة نيل، مطبوعات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
- الألفات، وهو كتاب يتعرض للهمزة والألف وأنواعها في العربية، لابن خالويه، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.

- ألفية ابن مالك، ضَبَطَها وعلَّق عليها عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة ١٩٦٦ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،الطبعة الأولى.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي،تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، شارع الجمهورية، القاهرة.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة جديدة منقحة ١٤٢٧هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بدون تاريخ الطبع.
- التبيان في تصريف الأسماء، للدكتور أحمد حسن كحيل، دار أصداء المجتمع، بريدة، القصيم، المملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين،دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق الدكتور ديزيره سقال، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- تفسير أرجوزة أبي نواس،لأبي الفتح بن جني،تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور صالحة بنت آل غنيم، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى.
- حديث (ما)، أقسامها وأحكامها، للدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

- خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- دروس التصريف، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٧٨هـ.
- ديوان الأسود بن يعفر في ضمن (الصبح المنير)، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٣م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤٠٣ هـ.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، باعتناء وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ديوان شعر ذي الرمة، عالم الكتب.

- ديوان الشنفرى في ضمن (الطرائف الأدبية)، للأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق الدكتور وليد قصاب، دار الضياء، عمّان، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الفرزدق، طبعة دار صادر، بيروت.
- ديوان كثير عزّة، حقّقه الدكتور إحسان عباس، دارالثقافة، بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، طبعة ثانية مصورة ١٩٨٤م.
- ديوان النمر بن تولب في ضمن (شعراء إسلاميون)، للدكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة منقحة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح الألفية، للمكودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن العيني، تحقيق الدكتورة نجاة عبد الرحمن اليازجي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى.
- شرح التسهيل (القسم النحوي)، للمرادي، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ.
- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ.

- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مكتبة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطّاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ.
- شرح الكافية، للرضي، تحقيق الدكتور حسن الحفظي وزميله، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع، لابن بَرهان، تحقيق الدكتور فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- شعر ابن ميّادة، جمعه وحققه الدكتور حنّا جميل حدّاد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شعر الراعي النميري، دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمّودي القيسي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق الدكتور أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشَينَ الآخرين، تحقيق رودلف جاير، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العِلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني، علّق عليه سعيد محمد اللحّام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين خليل بن كيلدي العلائي، تحقيق د.حسن الشاعر، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى.
- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، قرأه وقدّم له وعلّق عليه خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ.

- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- كتاب اللامات، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق الدكتور أحمد عبد المنعم محمد الرصد، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- كتاب مختصر في ذكر الألفات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار التراث بالقاهرة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الكشاف، لجار الله الزمخشري، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- اللام المقحمة، للدكتور خالد عبد الحميد السيد أبو جندية، دار وهدان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، لمحمد بن علي بن الخطيب الموزعي، تحقيق د. عائض العمري، دار المنار للطبع والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- مصطلحات النحو الكوفي، للدكتور عبد الله الخثران، مطبعة هجر للنشر، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الشروق، بيروت، لبنان.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- المغني في تصريف الأفعال، ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٢م.
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،للشاطبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، طبع على هامش خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر، بيروت.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ.

- موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، طبع بحاشية تمرين الطلاب، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز الموصلي، تحقيق الدكتور عبد الجليل محمد العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، (دون تاريخ الطبع).
- همع الهوامع على جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤هـ.

فهرس الموضوعات

تم بحمد الله